التعليم الجامعي وتشكيل رأس المال الثقافي في ضوء مجتمع المعرفة

(دراسة ميدانية على البرامج المتخصصة المميزة بجامعة المنصورة)

أحمد أنور العدل

مدرس علم الاجتماع كلية الاداب جامعة المنصورة

مقدمة:

يُعد التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص قاطرة التنمية، والضامن الأول للمحافظة على ثقافة وتراث وحضارة الأمة في ظل التطور العلمي والتقني والتكنولوجي الملحوظ الذي يشهده العالم، حيث تكمن الثروة الحقيقية لأية أمة في قدرات مواطنيها وإدراكهم العلمي ومهارتهم التقنية التي توفرها الجامعة في المقام الأول، وأي حديث عن المستقبل لا بد أن يحتل فيه التعليم الجامعي بؤرة الاهتمام، لأنه وسيلة إعداد الإنسان وتزويده بالمهارات والقدرات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل[1].

ولقد دفعت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها المجتمعات مؤسسات الدولة ككل، والجامعة بصفة خاصة لإحداث تغيرات جذرية لتهيئة المناخ المؤسسي والمجتمعي للمشاركة الفعالة في إحداث التنمية المستدامة، باعتبار التعليم الجامعي الوسيلة الرئيسة لضخ المعارف والقيم والمهارات السلوكية لتحقيق عملية التحديث ورفع مستوى معيشة الأفراد، فالتعليم الجامعي مصدر رئيس للاستثمار في رأس المال البشري بتزويد المجتمع بالخبراء والمتخصصين والباحثين في كافة المجالات[2].

وتتزايد أهمية الجامعات في ظل نمو عصر المعرفة والاندفاع المعلوماتي المتسارع، وسيادة عصر الفضائيات، والثورة التكنولوجية، ولذلك تعمل الدولة على المحافظة على التوازن المعرفي لأن أي اختلال لهذا التوازن يُحدث فجوة أو يزيد من الفجوة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولهذا يجب على الدول النامية أن تجعل من استخدام المعرفة وإنتاجها أولوية قصوى، وكلما كانت الدولة أكثر قدرة على الاستفادة من المعرفة إنتاجًا واستخدامًا كانت أكثر ازدهارًا حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا ملموسًا في كافة مجالات الحياة[3].

وفي عصر المعلومات أصبح للتعليم أصوله المستمدة من تكنولوجيا المعلومات مما يدفع لتطوير الأنظمة التعليمية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها التعليم الجامعي[4]، وإذا كان على الجامعة تطوير نظمها وآلياتها لتنمية رأس المال الثقافي من خلال إفساح المجال للإبداع والابتكار ودعم الأنشطة الفكرية بتوسيع دور المكتبات الرقمية وتوفير الدوريات والمراجع الأجنبية، وتدعيم شبكات الإنترنت، كان عليها أيضًا توظيف ذلك في كافة مجالات المعرفة[5]، مما يؤكد دور المعرفة في تنمية رأس المال البشري والتحول من التعليم التقليدي إلى التعليم التقني والمعرفة اللانمطية[6].

وهنا يبرز الدور الجوهري للتعليم والجامعي بخاصة في عمليات بناء المعرفة وهي المكون الرئيس للاقتصاد الحديث (اقتصاد المعرفة)[7]، وذلك لمواجهة التحولات والمتغيرات التي تلحق بالمجتمعات الحديثة لمواكبة ركب الحضارة والتقدم[8].

ويزداد حجم التحدي للجامعة في ظل المشاكل والمعوقات التي يتعرض لها التعليم التقليدي في الجامعة، وهنا كان من الضروري البحث عن حلول سريعة وإيجابية فكان اتجاه الجامعة للتوسع في إنشاء البرامج المتخصصة المتميزة التي من شأنها تطوير آليات إعداد الطلاب وتهيئتهم للتعامل مع متغيرات العصر.

اولاً : – مشكلة الدراسة:

تتولى الجامعة الدور الأكبر في استثمار رأس المال البشري المتمثل في الطلاب الذين يدرسون في كلياتها المختلفة، بما يؤدي إلى تشكيل بنية أساسية تعمل على تحفيز الصحوة المعرفية، تلك المسئولية التي تتحملها الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتأسيس الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية لإعداد الطلاب وتدريبهم ومنحهم الشهادات التي تؤهلهم لاقتحام سوق العمل.

ومما لا شك فيه يشهد العالم ما يُعرف باقتصاد المعرفة الذي أخذ يتطور حتى أصبح يفوق الاقتصاد المادي لأن الأول هو الذي يقوم بتوليد محاور الثاني بعد التطور المذهل في أدوات التكنولوجيا ووسائلها وأجهزتها، والتدريب والتوسع في شبكات الإنترنت، وتحديث المكتبات الرقمية، وتوفير المراجع والدوريات العالمية

المتخصصة وتنمية القدرات وتحفيز مهارات الاختراع والإبداع، وتطوير البرامج التعليمية بما يحقق تنمية للرأس المال الثقافي ويؤدي إلى طفرة في التعليم والبحث العلمي.

ويتطلب هذا التحول إصلاح نظام التعليم ونشر الثورة المعرفية ذلك الأمر الذي يواجه العجز الواضح في البرامج التقليدية التي توفرها الجامعة ويقف أمام الاستثمار الأمثل في البشر (الطلاب) لضعف المردود الثقافي وجمود النظم التعليمية واللوائح الدراسية الأمر الذي دفع إلى ضرورة البحث عن حل، فاستحدثت الجامعات برامج تخصصية توفر برامج دراسية متميزة، تستعين بخبرات علمية، وتتفاعل مع مدارس علمية أجنبية تعتمد على التمويل الذاتي، تمنح الطلاب شهادات متميزة في اختصاصات نادرة ومطلوبة في سوق العمل مما يؤكد الاتجاهات المعاصرة في ديمقراطية التعليم بإتاحة فرص التعليم المتميز أمام الطلاب لمسايرة التحولات المجتمعية المتسارعة.

وهنا تكمن المشكلة البحثية التي تدور حول مدى إمكانية تطوير التعليم الجامعي بالتوسع في إنشاء البرامج التخصصية المتميزة بما يتوافر لها من إمكانيات لوجستية وتعليمية وتدريبية متميزة، وبما تملكه من أجهزة تكنولوجية حديثة، وإمكانيات متعددة متطورة تؤدي إلى تنمية قدرات الطلاب، وتدعيم رأس المال الثقافي لديهم، وإعدادهم لمجتمع المعرفة، وتبوأ المراكز الاجتماعية المرموقة والهيبة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي)، وشغل الوظائف التي تدر دخلًا مناسبًا للخريجين (رأس المال الاقتصادي) الذي يتم توظيفه في تطوير التعليم وهكذا تتكامل دورة رأس المال (رأس المال البشري– رأس المال الثقافي– رأس المال الاجتماعي– رأس المال الاقتصادي) والأخير يضع التعليم في قمة أولوياته لإعداد ودعم وتطوير مجتمع المعرفة.

وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي :

– إلى أي مدى يمكن تحديد الأسباب الاقتصادية والمعرفية التي دفعت الجامعة للتوسع في إنشاء البرامج التخصصية المتميزة ودورها فى تشكيل رأس المال الثقافي في ضوء مجتمع المعرفة

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة سواءً النظرية الأكاديمية والتطبيقية المجتمعية والمستقبلية إلى:

1- ما تضيفه هذه الدراسة من رؤى ومفاهيم واليات حديثة تُضاف إلى أسس وأدوات علم الاجتماع التربوي والاقتصادي والمعرفي.

2- إعادة النظر في البرامج التقليدية بالجامعات المصرية بتطويرها، وتوفير الإمكانيات اللوجستية للارتقاء بمستوى التعليم والتدريس بها واستخدام التقنيات الحديثة للاستجابة للتحديات التكنولوجية والمتغيرات الاقتصادية والمجتمعية التي تطرأ على المجتمع، وذلك للارتفاع بمستوى رأس المال الثقافي ودعم مجتمع المعرفة.

3- الاهتمام بتزويد الطلاب (رأس المال البشري) بالمعارف والمهارات والارتفاع بمستوى الكفاءة واكتساب الخبرات لتنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة.

4- رفع العبء عن كاهل الجامعات في ظل عدم قدرة الميزانيات المحدودة على تمويل التعليم وتحسينه وإنشاء برامج تخصصية متميزة لتنمية موارد الجامعة وتوفير أساليب تعليم متطورة واليات وأدوات تكنولوجية حديثة ومنح شهادات علمية متميزة.

5- أهمية التكامل بين حلقات دورات رأس المال بداية من رأس المال البشري (الطلاب)، ورأس المال الثقافي الذي يتكون من روافد متعددة على رأسها الجامعة، مما يؤدي إلى منح الطلاب شهادات متميزة تؤهلهم للعمل في وظائف مهمة ومرموقة تدر الدخل المناسب مما يؤدي إلى تشكيل رأس المال الاجتماعي والاقتصادي بعد شغل هؤلاء مكانة مميزة في المجتمع لتعود الدورة إلى الحلقة الأخيرة وهي الاهتمام بالتعليم وهكذا.

6- استثمار نتائج الدراسة في رسم سياسة تعليمية جديدة ودعم الجامعات بالإمكانيات المختلفة وإعادة النظر في سياسة مجانية التعليم وإحداث توازن وتكامل بين موجهات ومكونات رأس المال البشري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي كل ذلك لدعم مجتمع المعرفة.

دوافع اختيار الدراسة:

دفع الباحث لاختيار هذه الدراسة ما يلي:

1- تفهم حجم التحديات التي تواجه التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، وضرورة البحث في حلول سريعة لتفادي توسيع الفجوة المعرفية بين الدول.

2- الحاجة إلى تنمية موارد التعليم الجامعي ورفع مستوى دخول القائمين عليه.

3- حتمية تنمية المهارات والقدرات الثقافية واللغوية وتشجيع حيازة المراجع العلمية والأعمال الفنية، وتوفير فرص الحصول على المؤهلات العلمية المختلفة، كل ذلك الذي يمثل أركان رأس المال الثقافي للمجتمع.

4- الاهتمام بالمعلومات والمعرفة والأساليب والأدوات التكنولوجية، ودعم الابتكار والإبداع، وهي الأركان التي تمثل مجتمع المعرفة إنتاجًا واستخدامًا.

5- إدراك أهمية تطوير التعليم الجامعي والتوسع في إنشاء البرامج المتخصصة المتميزة التي تحقق طموحات الطلاب وتعمل على تنمية موارد الجامعة مع تنمية رأس المال الثقافي في مجتمع المعرفة ككل.

ثانياً :- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- حصر الأسباب الاقتصادية والمعرفية التي دفعت الجامعة للتوسع في إنشاء البرامج التخصصية المتميزة.

2- دراسة وتحليل العوامل المعرفية والشخصية التي دفعت الطلاب للالتحاق بالبرامج التخصصية.

3- تحديد التداعيات (الاجتماعية- الاقتصادية- التعليمية والمعرفية) للبرامج التخصصية المتميزة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة لطلاب الجامعة.

4- رصد درجة الرضا عن دور البرامج المتخصصة في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة.

5- دراسة المعوقات التي تعوق دور البرامج التخصصية في تنمية رأس المال البشري ومجتمع المعرفة.

6- وضع خطة لتطوير دور البرامج التخصصية في تنمية الرأسمال البشري ومجتمع المعرفة.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:-

1- إلى أي مدى يمكن تحديد الأسباب الاقتصادية والمعرفية التي دفعت الجامعة للتوسع في إنشاء البرامج التخصصية المتميزة؟

2- لماذا يقبل الطلاب على الالتحاق بالبرامج التخصصية؟

3- ما التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمعرفية للبرامج التخصصية وما مدى تأثيرها على الرأسمال الثقافي لطلاب الجامعة؟

4- كيف يمكن تحديد درجة الرضا عن دور البرامج المتخصصة في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة؟

5- هل يمكن دراسة وتحليل المعوقات التي تعوق دور البرامج التخصصية في تنمية رأس المال البشري ومجتمع المعرفة؟

6- إلى أي مدى يمكن وضع خطط لتطوير دور البرامج التخصصية في تنمية رأس المال البشري ومجتمع المعرفة؟

ثالثاً : - مفاهيم الدراسة:

تتناول الدراسة مفاهيم أساسية، وهي كالتالي:

1- مفهوم التعليم:

يعني مفهوم التعليم في معناه الواسع تربية الأشخاص في جميع المراحل المكونة لدورة الحياة، أما المفهوم المحدد للتعليم فيعنى جانب التثقيف الذي يجري داخل المؤسسات الرسمية والذي يصطلح على تسميته بالتربية المدرسية Schooling بمعنى مستويات التحصيل والإدراك التعليمي، ويعرف التعليم من وجهة النظر الاجتماعية باعتباره عملية بنائية شاملة تمتد جذورها إلى الماضي، ويُسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل[9]، كما أنه نقل للمعرفة والمهارات ومعايير السلوك وأنه مؤسسة اجتماعية تحفز على اكتساب المهارات والمعرفة وتوسيع الآفاق الشخصية[10]، كما يُنظر للتعليم على أنه العملية التي يتم بواسطتها زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للبيئة الكلية التي يتلقى المتعلم تعليمه فيها[11]، مما يساعده في حل مشاكله اليومية أو

مجابهة المواقف المختلفة التي يتعرض لها في خضم حياته. وهنا يعني التعليم: تلك العملية التي تكسب الفرد المعرفة وتنمي فيه القدرات والاستعدادات، عن طريق محورين[12]:

المحور الأول (مباشر): يهدف لمساعدة الفرد ليصبح عضواً أكثر توافقاً مع المجتمع، وذلك هدف تتولاه المؤسسات التعليمية والمخصصة لذلك.

المحور الثاني (غير مباشر): يهدف لمنح الأفراد الفرص وتزويدهم بالوسائل التي تمكنهم من زيادة انفتاح آفاقهم لكي يكونوا أكثر تفاعلاً وإنتاجية في المجتمع، الذي يعيشون فيه من خلال وسائل الاتصال الجمعي، والمؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية، والترويحية المتاحة أمام أفراد المجتمع.

وبذلك فالتعليم هو تهيئة الأفراد لمساعدتهم على تغيير مجتمعهم بنائياً ووظيفياً من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى استمرارية وتقدم المجتمع.

وتوجد بعض المفاهيم المتصلة بمفهوم التعليم مثل الجامعي والتعليم العالي؛ فالتعليم العالي مفهوم أشمل من مفهوم التعليم الجامعي إذ يضم الجامعات والمعاهد العليا، ويُعرف التعليم الجامعي بأنه: التعليم الذي يتم داخل الجامعات بوصفها مؤسسات تعليم ينتقل إليها الفرد ليحصل على ما يسمي بالشهادة الجامعية بعد إنهائه مراحل التعليم العام، وتقوم الجامعات بدورها في العملية التنموية، بتأهيل البشر تأهيلاً عالياً وكافياً لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[13]، بعد تعليم يستمر ما بين (4–6) سنوات حسب طبيعة الدراسة يحصلون بعدها على شهادة البكالوريوس في مختلف التخصصات[14].

وتلعب مؤسسات التعليم الجامعي سواءً الحكومية أو الخاصة أو الأهلية دورًا بارزًا في تنمية مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة داخل الإطار الاجتماعي وتسعى لتنمية البرامج والبحوث العلمية وتوفير التدريب التقني والمهني ونظم المشاريع العلمية والمجتمعية[15].

كما يهدف التعليم الجامعي لتنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها وإعداده للعمل المستقبلي من خلال تحصيل المعارف وحفظها وتكوين الاتجاهات الجديدة عن طريق الحوار والتعامل وتوليد المعارف وتدريبه على

التطور التكنولوجي، وأصبح التحدي الذي يواجه التعليم العالي والجامعي ملاحقة التطور التكنولوجي في عصر الأقمار الصناعية، وثورة الاتصالات والحاسبات الآلية[16].

وعلى حد قول "أحمد زايد": إن التعليم يحقق للفرد مزايا يأتي على رأسها المهنة التي يمتهنها، ونمط الثقافة أو رأس المال الثقافي الذي يميزه عن غيره من أقرانه، ويتحول التعليم إلى متغير وسيط يقف بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبين النواتج المترتبة على التعليم، كما يعمل التعليم على إضافة رأس مالًا ثقافيًا لأصحابه وهو رأس مال يتزايد ويتراكم كلما تزايدت فرص التعليم ونوعيته، ويتكون رأس المال الثقافي من المعلومات والمعارف والمهارات التي يحصل عليها الفرد وأسلوب الحياة الثقافية[17].

وهنا يبرز الدور الجوهري للتعليم في عمليات بناء المعرفة التي هي أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة)، كما صار التعليم بمثابة البنية التحتية للتنمية، فهو الأساس في إنتاج ونقل وتطبيق المعرفة والارتقاء بالعقل والأداء الإنساني[18].

وتمشيًا مع الاتجاهات العالمية في مجال ديمقراطية التعليم بإتاحة فرص التعليم المتميز للجميع لمواكبة المتغيرات والتحولات الجديدة السابقة واللحاق بالركب الحضاري المعاصر "أصبح التعليم شاغل الجميع، دولاً وتكتلات إقليمية، ومنظمات دولية بل مؤسسات تجارية وإعلامية أيضاً"، حفاظاً على الريادة التنافسية الدولية[19].

وألقى ذلك المسئولية على الجامعة للعمل على سرعة تطوير نفسها بعد ظهور كثير من المستحدثات والمفاهيم التربوية، مما أحدث تغيراً كبيراً في دورها، بعد انتشار استخدام الانترنت في التدريس والتعليم وظهور ما يعرف "ببيئات التعلم المبنية على الإنترنت Veb Based Learning Envierments[20]، لذا كان منطقياً أن تستجيب الجامعة للمستحدثات التكنولوجية بإجراء تغييرات جذرية بها حتى تستطيع تحقيق أهداف مجتمع المعرفة، فإنتاج المعرفة يأتي كمصدر نمو وازدهار بعد ملكية رؤوس الأموال وإنتاجية اليد العاملة، إذ يُعد الابتكار المفتاح الرئيس للتطور، والوعي بذلك، قاد الدول لبذل المزيد من الجهود في سبيل إنشاء مؤسسات تعليمية كفيلة بأن تسهم في صناعة المعرفة[21].

وقد أصبحت أولى الأوليات في مفهوم الجامعة الحديث هو الاهتمام باحتياجات المجتمع المتزايدة، وذلك في سبيل تطوير التعليم العالي، لا سيما أن التخطيط الاستراتيجي للجامعات يلبي احتياجات المجتمع[22]. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى برامج التعليم الجامعي المتخصصة.

ويعني المفهوم الإجرائي للبرامج المتخصصة المتميزة تلك البرامج التي توسعت الجامعة في تأسيسها لتهيئة فرص تعليمية متميزة للطلاب الراغبين في الحصول على شهادة متميزة وتخصصات نادرة، تسهم في إعداد متميز للطلاب من خلال برامج متطورة ووسائل تعليمية تكنولوجية لمواجهة تحديات سوق العمل، وبهدف تنمية موارد الجامعة لتفادي العجز في الموازنات المالية المخصصة للعملية التعليمية ولتحسين أوضاع العاملين وأعضاء هيئة التدريس، ولحفز البرامج التقليدية على تطوير لوائحها الدراسية وتحسين العملية التعليمية لتنمية رأس مال الثقافي والدفع نحو مجتمع المعرفة.

2- مفهوم رأس المال الثقافي:

يعبر مفهوم رأس المال الثقافي Cultural Capital؛ عن مجموعة من الرموز والمهارات والقدرات الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة، يمكن إعادة إنتاجها واستمرارها ونقلها من خلال العملية التربوية، ويركز هذا المفهوم على أشكال المعرفة الثقافية التي تعبر عن رموز داخلية تعمل على إعداد الفرد للتفاعل بإيجابية مع المواقف المختلفة وتفسر العلاقات والأحداث الثقافية[23].

وقد فرض مفهوم الرأسمال الثقافي نفسه من خلال التفاوتات في النتائج المدرسية للأطفال المنحدرين من مختلف الطبقات الاجتماعية، بإرجاع "النجاح المدرسي" أي المكاسب الخاصة التي يحصل أطفال مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية عليها في المدارس[24]، كما يقصد به معرفة وإدراك الثقافة الجمالية المتميزة وذات المركز الاجتماعي، مثال الفنون الرفيعة، والثقافة الأدبية والقدرة اللغوية[25].

كما يُعد رأس المال الثقافي مجموعة من السمات الاجتماعية التي توفر للأفراد الحراك الاجتماعي وإمكانية تغيير موقعهم الرأسي في أنظمة مثل الثروة والسلطة والهيبة والتعليم والصحة، وهكذا يؤثر رأس المال الثقافي على عمليات التعزيز أو التدهور الاجتماعي، ويشمل أيضًا الخصائص الاجتماعية التي تسمح بالتنقل الأفقي، أي

التغييرات في عضوية المجموعة الاجتماعية، يشمل رأس المال الثقافي للفرد أصله الاجتماعي، والتعليم، والذوق، ونمط الحياة، وأسلوب الكلام، والملابس[26]، كما أنه شكل من أشكال القوة الرمزية التي تتحول، عن طريق التعليم لرأس مال اقتصادي، فيوجد رأس المال الثقافي في ثلاثة أشكال: متجسد (مدمج شخصيًا: الكفاءات اللغوية، والصلات الثقافية، والذوق)، والموضوعي (الشكل المادي: امتلاك السلع الثقافية مثل الكتب والأعمال الفنية،...إلخ) والمؤسسية (المؤهلات التعليمية)[27]، ويشير أيضًا إلى التعليم والميول والاستعدادات الدائمة لاستيعاب الثقافة من خلال عملية تحتاج للوقت، ويمكن بسهولة تحويل رأس المال الثقافي إلى الأشكال الأخرى من رأس المال[28].

فإذا كان الرأسمال الاقتصادي هو مجموع العائدات والثروات الاقتصادية للفرد، وإذا كان الرأسمال الاجتماعي هو الثروات الناتجة عن إقامة شبكة مستقرة من العلاقات التفاعلية، فإن الرأسمال الثقافي هو رأسمال رمزي يحظى بتقدير معنوي من أفراد المجتمع، ويتكون من المؤهلات، والقدرات التي يحصل عليها الفرد نتيجة التعليم، والرغبة في المعرفة، والبحث المتواصل، والاجتهاد العلمي، والتجربة التاريخية المتراكمة[29]، كما يعكس الأذواق الرفيعة، والأدوات والأساليب الثقافية[30].

وتسير تعريفات مفهوم رأس المال الثقافي في اتجاهات متباينة، يركز الأول على المتغيرات المرتبطة بمدي مشاركة الفرد في الأنشطة الثقافية، مثال" زيارة المتاحف، أو الذهاب لحفلات الموسيقي الكلاسيكية، يظهر الثاني في شكل تحكمي بسعي جماعة للوجود بهدف منع أو إقصاء جماعة أخرى من الحصول على موارد القوة، ويركز الاتجاه الثالث على مقاييس رأس المال الثقافي، التي تعكس المكانة الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح[31].

كما يُنظر إلى رأس المال الثقافي بوصفه طابعًا اجتماعيًا ثقافيًا، ونزوعًا للعمل والتفكير والشعور بطريقة معينة وفقًا للتنشئة الاجتماعية في المجتمع، ويعزز توزيع رأس المال الاقتصادي، ورأس المال الثقافي كل منهما الآخر، فالنجاح في التعليم الذي يعكس رأس المال الثقافي الأساسي، هو الوسيلة التي بها يمكن الحصول على الوظائف الراقية والمرتفعة الأجور، كما أن الدخل المكتسب من هذه الوظائف يسمح لهؤلاء الناجحين بشراء نوع من التعليم الخاص لأبنائهم، وعلى سبيل المثال يُعد تحويل أحد أشكال رأس المال إلى شكل آخر أمرًا محوريًا

لإعادة إنتاج الفروق الطبقية داخل الجيل الواحد وبين الأجيال[32]، كما يشمل رأس المال الثقافي للفرد أصله الاجتماعي، والتعليم، والذوق، ونمط الحياة، وأسلوب الكلام، والملابس[33].

كما أنه الشكل الأكثر فائدة في النظام التعليمي، إنه شكل من أشكال القوة الرمزية التي يمكن أن تتحول، عن طريق التعليم، إلى رأس مال اقتصادي[34].

ويمكن تحديد التعريف الإجرائي لرأس المال الثقافي على أنه المهارات والقدرات الثقافية واللغوية وحيازة الكتب والمراجع والأعمال الفنية والحصول على المؤهلات العلمية المختلفة التي تؤهل الفرد للتفاعل مع المواقف والعلاقات الاجتماعية والثقافية، كما أنه الخصائص الاجتماعية التي تدفع نحو الحراك الاجتماعي Social Mobility) سواء الأفقي والرأسي، ويرتبط رأس المال الثقافي برأس المال الاقتصادي فكلًا منهما يدفع نحو الآخر.

3- مفهوم مجتمع المعرفة:

المعرفة بشكل عام هي مورد إنساني لا ينقص، بل ينمو باستعماله، وهي حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات، فالمعرفة قد تكون صريحة (مدونة أو مسجلة أو مصورة، وقد تكون ضمنية في موجهات السلوك البشري التلقائية ومن هنا تصبح المعرفة عبارة عن البيانات، والمعلومات، والإرشادات، والأفكار، أو مجمل البني الرمزية التي يحملها الإنسان، أو يمتلكها المجتمع في سياق ثقافي وتاريخي محدد[35].

ويشير مصطلح مجتمع المعرفة إلى المجتمع الذي يزداد فيه الاعتماد على المعرفة، وأدوات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والتطوير في مجال البحث العلمي، وتنمية وتوجيه جزء كبير من موارد المجتمع نحو الاستثمار في مجال المعلوماتية، وهو مجتمع يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، وهو المرحلة التالية لما يسمى بمجتمع المعلومات[36].

كما أن "مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي فيه، أكثر من المجتمعات الأخرى، أعضاء: يستفسرون عن أساس معتقداتهم حول الإنسان والطبيعة والمجتمع؛ وتسترشد (ربما بغير وعي) بمعايير موضوعية للحقيقة، وفي المستويات العليا من التعليم، تتبع القواعد العلمية للأدلة والاستدلال؛ مع تخصيص موارد كبيرة لهذا التحقيق وبالتالي يكون لديهم مخزون كبير من المعرفة؛ يقوم هؤلاء بتفسير معارفهم لاستخراج المزيد من المعاني؛

وتوظيف هذه المعرفة لإلقاء الضوء على (وربما تعديل) قيمهم وأهدافهم وكذلك للنهوض بها"[37]، ومجتمع المعرفة مصطلح يصف المجتمعات التي تتميز اقتصاديًا وثقافيًا بدرجة عالية من الاعتماد على إمكاناتها لخلق المعرفة العلمية والتكنولوجية. استنادًا إلى تقنيات معالجة البيانات في عصر المعلومات، يستخدم عنصر المعرفة بشكل استراتيجي كعامل للمنافسة الاقتصادية بين الدول[38]، كما يُعرف مجتمع المعرفة بأنه "المجتمع الذي يمتلك القدرة على تحديد المعلومات وإنتاجها ومعالجتها وتحويلها ونشرها واستعمالها، لخلق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية وتطبيقها وفق رؤية واضحة للمجتمع"[39]، أو "هو ذلك المجتمع الذي يرتكز على سيادة اقتصاد المعرفة، والذي تؤدي فيه القطاعات التي تنتج المعرفة الدور الأساسي في الاقتصاد مقابل القطاعات التقليدية، ويقوم على أربعة ركائز وهي: التعليم، الابتكار، الحوافز الاقتصادية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"[40].

فمجتمع المعرفة هو المجتمع الذي لا يعتمد على الإنتاج المادي، وإنما يقوم على إنتاج المعرفة، وترتبط فكرة مجتمع المعرفة بنشأة "تكنولوجيا المعلومات"، ونظم الاتصالات الإلكترونية[41]، وتمر دورة المعرفة بثلاث مراحل هي: توليد المعرفة بالبحث والإبداع والابتكار، ونشرها بالتعليم والتدريب، وتوظيفها في تقديم منتجات وخدمات جديدة أو مطورة، تسهم في مجالات التنمية، والاستفادة من ذلك في توليد الثروة وإيجاد الوظائف، والمساهمة في تطوير حياة الإنسان[42].

ويمكن تحديد المفهوم الإجرائي لمجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي يعتمد على المعلومات والمعرفة والأساليب التكنولوجية، ويعتمد على سيادة اقتصاد المعرفة (التعليم– الابتكار– الحوافز الاقتصادية– تكنولوجيات المعلومات والاتصالات)، ويتسم بسرعة إنتاج المعرفة والديناميكية في الإبداع والعمل لتحقيق التنمية المستدامة، ولهذا تُعد المعرفة سلعة تجارية تكون مصدر لدخل المجتمع المنتج لها، كما أنهى مجتمع المعرفة على مسألة الفصل بين المنزل ومكان العمل مما يؤدي إلى التحول إلى اللامركزية الشاملة.

قضايا الدراسة:

أبعاد وخصائص مجتمع المعرفة:

يكمن جوهر ظهور مجتمع المعرفة في السرعة غير المسبوقة التي يتم عندها إنتاج المعرفة وتراكمها، ويُقاس التقدم في العالم اليوم بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها، وتحول مجال المعرفة إلى محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والهيبة والتفوق الحضاري.

وثمة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تحديد مجتمع المعرفة مثل: مدي الاهتمام بالبحث والتنمية، والاعتماد على الكمبيوتر والانترنت، والقدرة التنافسية في مجال إنتاج المعرفة ونشرها على مستوى العالم، واعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد، الذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال(43).

كما يوصف مجتمع المعرفة بأنه منظومة وحركة ديناميكية في الفكر والإبداع والعمل، لتحقيق التنمية، ويتطلب ظهور مجتمع المعرفة توافر إمكانات خاصة تهيئ الفرصة للاضطلاع بالأعمال والأنشطة الجديدة المتعددة التي تتفق مع التحول إلى إنتاج المعرفة، واعتبارها سلعة تجارية تعرض للبيع والشراء، وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها، والذي يميز مجتمع المعرفة ليس الحصول على المعلومات، واستخدامها بكفاءة، وتسخيرها لتحقيق أهداف معينة ومحددة فقط، وإنما إنتاج هذه المعرفة(44).

ويتميز مجتمع المعرفة بأنه مجتمع معقد متشابك النظم والارتباطات، تدور جوانبه حول ثقافة الإنتاج وطبيعته والقائمين عليه، والنظم الحاكمة لهذا الإنتاج، والخطط والسياسات لما بعد الإنتاج، وأهم الخصائص الأساسية لمجتمع المعرفة هي(45):

1- المعلوماتية، وعلاقتها بدراسة الظواهر الإنسانية والطبيعية والعلمية على حد سواء، إذ ما من ظاهرة أيا كان نوعها، إلا ولها شقها المعلوماتي، ولكن كيف يتم تداول وعرض هذه المعلومات، وكيف يمكن التعامل معها.

2- اعتماد المعرفة عاملاً أساسياً في الإنتاج، فالمعرفة غدت تمثل الاقتصاد الرابع، بعد أن كانت الأرض عاملاً أساسياً في الاقتصاد الزراعي، ورأس المال في الاقتصاد الصناعي.

3- التكنولوجيا، فأي معرفة لا تعتمد على المعالجة الآلية بواسطة الحواسيب فإن مآلها إلى الزوال، بعد هيمنة الآلات التكنولوجية على مجريات الحياة اليومية، مما يؤكد أهمية الإسراع في محو الأمية التكنولوجية، واعتماد شعوب البلدان العربية على التكنولوجيا.

4- التغير الجذري في مفهوم العمل وبروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات، وأصبحت التجارة الرابحة هي تجارة المعرفة، ويرتبط بذلك حدوث تأثيرات واضحة على التنظيم الاجتماعي وعلاقات العمل. فعلى عكس نظام الفصل بين المنزل ومكان العمل، يستطيع المشتغلون بصناعة المعلومات أن يقوموا بوظائفهم في منازلهم، مما أثر على مركزية العمل من حيث التوجه أكثر نحو اللامركزية، كما تغير مفهوم وشكل التنظيم الإداري، بتراجع التنظيم الهرمي ليفسح المجال أمام التنظيم الشبكي، بما يصاحب ذلك من تغيرات في مفهوم السلطة وآليات صنع القرارات.

كما تنبعث سمات مجتمع المعرفة من[46]:

- تمكين الأفراد من تطوير وتنمية أفكارهم على أعلى مستوى في كافة مجالات الحياة.
- تجهيز المؤسسات في مجتمع المعرفة تجهيزاً تكنولوجياً وتقنياً جيداً للعمل والتطوير.
- زيادة المعرفة وفهم تطبيقاتها، والاهتمام بتطويرها ونشرها.
- تشكل المعرفة المجتمع من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- تعتمد المنتجات والسلع في المجتمع على بناء المعرفة وتطويرها.

أما عن أدوار الجامعات في ظل مجتمع المعرفة، فهي تتمثل في[47]:

1- أضاف مجتمع المعرفة للجامعات أدواراً جديدة تتمثل في التدريب والإبداع والابتكار وتوطين وتطوير التكنولوجيا وكذلك العمل كحاضنات للتقنية والتي تتطلب تحقيق التميز المعرفي والإنتاج الإبداعي في مجال التكنولوجيا.

2- تستطيع الجامعات تحقيق التكامل بين التعليم والتدريب والإسهام في تقليل الفجوة المعرفية الداخلية ومحو الأمية التقنية، وتدعيم بيئات مناسبة لقيام مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى دور الجامعات كبيئات معرفية وحاضنات للتفكير العلمي المبدع والمؤثر في الحياة الإنسانية.

3- تتولي الجامعات إنتاج المعرفة وتنظيمها ونشرها، بنشر البحوث العلمية والكتب الجامعية والإنتاج العلمي عبر الوسائط الإلكترونية، كما تسهم مواقع الجامعات والخدمات التي تقدمها على شبكة الانترنت في التعريف بالحركة العلمية والتطور المعرفي للمجتمعات والمؤسسات التي تعبر عنها.

4- تنمية الشخصية المتكاملة للطلاب مع توجيه الاهتمام الخاص بذوي القدرات العقلية، لتنمية الإبداع والنقد والتحليل والتقويم ليستطيع خريجها التعامل بإيجابية مع مستحدثات عصر المعرفة الذي لا يعترف إلا بمجتمعات المبدعين والعلماء والمثقفين.

رابعاً :- التوجه النظري للدراسة:

تعتمد الدراسة في بلورة رؤيتها المعرفية على نظرية رأس المال الثقافي لدي بيير بورديو، الذي رأى أن رأس المال الثقافي عبارة عن مجموعة من الرموز والمهارات الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة، والتي اختيرت لكونها جديرة بإعادة إنتاجها واستمرارها ونقلها من خلال العملية التربوية، والتي تعمل على إعداد الأفراد للتفاعل بإيجابية مع مواقف التنافس، وتفسير العلاقات والأحداث الثقافية، ويدعو بورديو إلى التفكير في رأس المال الثقافي بنفس طريقة التفكير في رأس المال الاقتصادي[48].

من خلال هذه النظرية يرى بورديو أن أعمق المسائل المتعلقة بالعالم الاجتماعي هي مسألة معرفة لماذا وكيف يستمر هذا العالم في الوجود، ووجد بورديو جواباً لهذا السؤال في المؤسسات التعليمية التي تُعد إحدى أهم الهيئات التي تقوم بإعادة إنتاج النظام الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، لامتلاك الجماعات الاجتماعية موارد مادية ورمزية، وتطبق استراتيجيات فعالة لنقل هذه الموارد من جيل إلى جيل، ويُعد الاهتمام بتوريث الأسر لرأس مالها الثقافي لأبنائها أداة أساسية في علم اجتماع التربية؛ لأن المدرسة أصبحت في المجتمعات المعاصرة أهم أداة لإعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية[49].

ويشير بورديو إلى أن رأس المال الثقافي يظهر على شكل ترتيبات بعيدة المدى، وتقوم مراكمة رأس المال الثقافي على محددات ذاتية وموضوعية ومؤسسية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والوقت؛ من أجل الارتقاء الذهني، ولا يُنقل رأس المال الثقافي ولا يورث ولا يشتري، وتشكل البضائع الثقافية مثل الحاسوب الركن الموضوعي لرأس المال الثقافي، إذ يتطلب من الفرد امتلاك رأس مال اقتصادي للحصول عليها، ورأس مال ثقافي لاستخدامها[50]، وعلى الرغم من أن "بورديو" هو من صاغ مفهوم رأس المال الثقافي فإن فكرة الثقافة –التي تمثل مصدراً من مصادر المكانة والقوة– كانت موجودة ومتأصلة في النظرية الاجتماعية، خاصة الفكر المرتبط بالطبقات في أعمال كل من "ماكس فيبر" و"إميل دوركايم". فلقد كتب "فيبر" بشكل موسع حول ما أطلق عليه جماعات المكانة Status Groups، ويقصد بهم الأفراد الذين تجمعهم ثقافة المكانة الواحدة أو المشتركة؛ مما يُعد مصدراً للشرف والتميز والتكريم. وأكد "فيبر" على أن أي معيار للتباين والتميز –مهما كان هيناً– يمكن أن يفيد كأساس في تشكيل جماعة المكانة، والشيء المحوري لدي "فيبر" هو أن جماعات المكانة تستخدم كوسيلة للحفاظ على الحدود والفواصل القوية ضد الدخلاء، وذلك بهدف احتكار الموارد النادرة والفرص المتاحة بالسوق [51].

ومفهوم رأس المال الثقافي، كما طوره بيار بورديو، يوسع من تحليل ماكس فيبر للمكانة، ويضيف عنصراً ثقافياً إلى التحليل الماركسي والاقتصادي للحياة الاجتماعية، فالأنظمة التعليمية ليست مكرسة للتعليم المحض؛ بل تقوم بتوزيع رأس المال الثقافي بأسلوب متفاوت، ويذهب بورديو إلى أن الأشكال المختلفة لرأس المال (الاقتصادي والرمزي والثقافي) قابلة للتحول؛ إذ يحصل أحد الطلاب على المزيد من التعليم –أو على تعليم أرفع– لأن في إمكان والديه أن يدفعا مقابل ذلك [52].

وتعد فكرة "رأس المال الثقافي" جزءاً محورياً من نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي عند بيير بورديو، وأحد مكونات إطاره النظري، فقد ارتأى أن رأس المال والهابيتوس والمجال يعملون معاً لتوليد الممارسة أو الفعل الاجتماعي. والمجال هو السياق الذي تحدث فيه الممارسات، وهو شبكة تتألف من العلاقات الموضوعية بين المواقع. والمجالات هي فضاءات أو أماكن تناضل فيها الجماعات من أجل السيطرة على الموارد، ويرتبط كل

مجال بنمط أو أكثر من أنماط رأس المال. ويعتبر رأس المال الثقافي أحد الأشكال المتعددة لرأس المال التي وصفها بيير بورديو؛ وبموازاة رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والرمزي، يعمل رأس المال الثقافي كمصدر للقوة، أو كطريقة تحافظ من خلالها الجماعات على السيطرة وتكتسب المكانة[53].

وبذلك يرى بورديو، أن رأس المال الثقافي يشتغل كعلاقة اجتماعية داخل نظام تداولي يتضمن معرفة ثقافية متراكمة تمنح سلطة ومكانة. حيث يختلف رأس المال الثقافي عن رأس المال الاقتصادي (الثروة) ورأس المال الاجتماعي (من تعرف)[54]، حيث يتكون رأس المال الثقافي من مجموعة من الثروات الرمزية التي تحيل: من جهة، على المعارف المكتسبة التي تمثل –في الحالة المدمجة على شكل استعدادات دائمة للبنية– أن تكون كفئاً في هذا أو ذاك من مجالات المعرفة، أن تكون عارفاً بالعالم الاجتماعي ورموزه وخبيراً فيه....، ومن جهة أخري، على إنجازات مادية، ورأسمال في حالة موضوعية، هو ميراث ثروات ثقافية (لوحات فنية، كتب، معاجم، أدوات، آلات، ...الخ)، وأخيراً، يستطيع رأس المال الثقافي أن يختفي اجتماعياً في الحالة التي تتأسس عبر ألقاب، ودبلومات، ونجاح في المسابقات، ...الخ، التي تجعل الاعتراف بالكفاءات من جانب المجتمع موضوعياً[55].

وبذلك ذهب بورديو إلى أن رأس المال الثقافي والذي يشير للموارد الثقافية التي يمتلكها الفرد، يأخذ ثلاثة أشكال، الشكل الموضوعي Objectified؛ مثل الكتب واللوحات والأقراص الممغنطة وغيرها من أشياء يمتلكها الفرد، والشكل المادي Embodied؛ مثل المهارات ذات القيمة الثقافية (كالقدرة على الكلام عن الفن مثلاً)، أو شكل مؤسسي Institutionalized؛ ويعني المؤهلات الدراسية والعلمية التي يحصل عليها الفرد[56].

وهكذا يدعم التراث النظري المرتبط برأس المال الثقافي فكرة أن رأس المال الثقافي واحد من أشكال رأس المال، وعبر رأس المال الاقتصادي والاجتماعي ومعهما يعمل رأس المال الثقافي كمورد للقوة وأسلوب لاستمرارية سيطرة جماعة، أو وصولها إلى مكانة متميزة[57].

ولذا يرى بورديو إلى أن رأس المال الثقافي ينقسم إلى قسمين[58]:

- **القسم الأول:** رأس المال الثقافي المكتسب على أساس المؤهل العلمي، وعدد سنوات الدراسة، والخبرات الثقافية المكتسبة من التعليم؛ والذي يرتبط بالفترة الزمنية، وطبيعة المجتمع، والطبقة الاجتماعية، والمؤسسة التعليمية والقدرات الذاتية، والسمات الجسدية.
- **القسم الآخر:** رأس المال الموروث، ويتشكل من خلال منح العائلات لأبنائها أشكالًا مختلفة من أنماط الحياة المتميزة، وشبكة من العلاقات الاجتماعية القوية، التي من شأنها تقوية سلوك أفرادها؛ وتشكيل قيمهم من خلال فترات التأهيل العلمي والأخلاقي، وتدعيم عادات فردية معينة تعمل على تشكيل نمط حياة مختلفة، ومستوى معيشي مغاير.

وتناول بورديو العلاقة بين البيئة الأسرية كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية والمؤسسة التعليمية؛ مشيرًا لدور الأسرة (الوالدين) في دعم الأنشطة الطلابية والمدرسية للطلاب، والعمل على تعميق قدراتهم الثقافية والأدبية التي يكتسبونها من الأسرة والمدرسة؛ الأمر الذي يجعل هؤلاء الطلاب دائمي الحفاظ على رأس مالهم الثقافي، وما اكتسبوه من خبرات طيلة فترات الدراسة المختلفة، بالإضافة إلى نمط المنح الدراسية التي تسهم إسهامًا كبيرًا من الناحية النظرية والتجريبية للطلاب؛ مؤكدًا أن ذلك قد يختلف باختلاف الأسر والبيئات الاجتماعية ونمط الطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها، مع إضفاء الطابع المؤسسي على معايير التعليم المكتسبة طيلة مراحل التعليم وما بعدها[59].

وبذلك أوضحت نظرية رأس المال الثقافي الخلفية العلائقية بين الأسرة والطبقة الاجتماعية والمؤسسات التعلمية، وفهم طبيعة العلاقة بين تشجيع الوالدين على اكتساب المهارات والقدرات والممارسات الثقافية التي يكتسبها الأبناء من المؤسسات التعليمية طيلة سنوات الدراسة التي تختلف بطبيعة هذه المؤسسات التعليمية، وما تقدمه من مناهج وبرامج تعليمية متنوعة تختلف باختلاف طرائق التدريس والتعليم.

خامساً :- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة: رضا أحمد علي المحمدي[60]، بعنوان: "تصور مقترح لدور الجامعة بمصر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة"(2010):

تهدف الدراسة للتعرف على مجتمع المعرفة وخصائصها والتعرف على المتطلبات التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم الجامعي وتقديم تصور مقترح لدور الجامعة بمصر في تحقيق ذلك، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للكشف عن أدوار الجامعة في ضوء مجتمع المعرفة باستخدام أداة الاستبيان على عينة عشوائية قوامها (1000) عضو هيئة تدريس بكليات الجامعة، وأظهرت النتائج أن الهدف الأسمى للتعليم هو حصول الطلاب على المهارات والطرق التي تجعلهم أكثر قدرة على مواجهة النمو والتغير المستمر في المعرفة.

2- دراسة: زياد بركات وأحمد عوض[61]، بعنوان: "واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس"(2011):

تهدف الدراسة لاستطلاع رأي عينة هيئة التدريس في بعض الجامعات العربية حول واقع الدور الذي تمارسه الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبيان لتقييم دور الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة على عينة قوامها (132) عضو هيئة تدريس في الجامعات العربية، خلصت نتائج الدراسة إلى قيام الجامعات تقوم بدور قوي في مجال إعداد طلابها في مجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال توليد المعرفة، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين لصالح الذكور عن الإناث، مما يؤكد دور الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة.

3- دراسة: أحمد مجدي حجازي، أمل حسن (2011)[62]، بعنوان: "الثقافة الإلكترونية في ظل مجتمع المعرفة":

تهدف الدراسة للتعرف على تحليل مسار استخدام الشباب للتقنية المعلوماتية من خلال الشبكة المعلوماتية والمدونات في ظل مجتمع المعرفة من خلال رصد ملامح مستوى وعي الشباب بالثقافة الإلكترونية،اعتمادًا على

التحليل الكمي والإحصائي في رصد تصورات الشباب حول الثقافة الإلكترونية بالتطبيق على عينة عشوائية قوامها (150) من الشباب، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ارتفاع مستوى وعي الشباب بالثقافة الإلكترونية واهتمامهم بالمواقع العلمية والثقافية والتعليمية والسياسية والإخبارية والرياضية والترفيهية.

4- دراسة: خالد عبد الفتاح[63]، بعنوان: "العائد الاجتماعي من التعليم في مصر"(2013):

ركزت الدراسة على قضية العائد الاجتماعي للتعليم في مصر وملامح هذا العائد على الأفراد وعلى فرص العمل، وركزت الدراسة على ملامح العائد من التعليم في تكوين اتجاهات اجتماعية حديثة، اعتمادًا تحليل بيانات مسح قوة العمل 2006، ومسح العائد على التعليم 2009 الذي أجراه مركز شركاء التنمية على عينة قومية في خمس محافظات، وبلغ حجم العينة (2364) أسرة معيشية، وكشفت الدراسة عن وجود عائد اجتماعي فردي للتعليم أكثر وضوحًا من العائد الاجتماعي المجتمعي، وأكدت البيانات أن التعليم يعود بالفوائد الاجتماعية على المتعلمين في أسرهم فيحسن خصائص الأسرة، كما أن المتعلمين يعلمون في ظروف عمل أفضل.

5- دراسة: حنان أحمد الرويبي محمد[64]، بعنوان: "دور كليات التربية في تلبية متطلبات التعلم المهنية لدي طلابها في ضوء رأس المال الثقافي"(أبريل 2019):

تهدف الدراسة لوضع مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور كليات التربية لتلبية متطلبات التعلم المهنية لدي طلابها في ضوء رأس المال الثقافي؛ اعتمادًا على المنهج الوصفي، وتطبيق استبانة على 592 طالباً وطالبة بالفرقة الرابعة عام وأساسي بكلية التربية جامعة بني سويف بنسبة 33.57% من إجمالي عدد الطلاب، وانتهت الدراسة بوضع مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور كليات التربية لتلبية متطلبات مجتمعات التعلم المهنية لدي طلابها، من خلال تفعيل دور كليات التربية لمتطلبات (القيادة التشاركية، التعلم الجماعي، التركيز على التعلم والعمل، التحسن المستمر، الثقافة التعاونية، التنمية المهنية المستدامة) في ضوء مقولات رأس المال الثقافي.

6- دراسة: حوته حسين سعد حسين[65]، بعنوان: "التعليم وتشكيل رأس المال الثقافي: بحث ميداني مقارن"(2016):

تهدف الدراسة للتعرف على التعليم وتشكيل رأس المال الثقافي، بتطبيق منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج المقارن وطريقة دراسة الحالة، باستخدام استمارة البيانات الأساسية لجمع البيانات الأساسية لأفراد العينة المتعلقة بالنوع ونمط محل الإقامة والحالة الاجتماعية والخلفية التعليمية لآباء أفراد العينة "الأب–الأم" ومقياس رأس المال الثقافي وهو عبارة عن مجموعة من البنود المعبرة عما اكتسبه أفراد العينة من مهارات وقدرات وخبرات علمية وثقافية وتربوية وفنية متنوعة. وتكونت عينة البحث من 300 مفردة موزعون بالتساوي على ثلاث مناطق جغرافية في جمهورية مصر العربية في محافظات الإسكندرية والقاهرة وقنا وتراوحت أعمار المشاركين من 19 عاماً وأكثر، وتوصل البحث لعدد من النتائج ومنها (وجود فروق ذات دلالة إحصائية تفيد وجود تأثير لنوع التخصص العلمي "فني، أدبي، علمي" على تشكيل رأس المال الثقافي في محافظة الإسكندرية لصالح التخصصات الأدبية بالمحافظة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على نشر المراكز الثقافية داخل جميع قري المحافظات.

ب– الدراسات الأجنبية:

1– دراسة نورا أموري [66] بعنوان: "دور الموطن ورأس المال الثقافي في اختيار الكلية، والانتقال من المدرسة الثانوية إلى التعليم العالي، والاستمرار في الكلية بين طلاب الأقليات وغير الأقليات"(2004):

فحصت هذه الدراسة أبعاد العوامل النفسية والاجتماعية لما قبل الكلية، وحددت مدى انعكاس هذه العوامل في اختيارات الطلاب الجامعية ، وحددت تأثيرات تلك العوامل على مقاييس رضا الطلاب.

العينة. تم تحديد طلاب السنة الأولى في ثلاث جامعات جنوب غرب البلاد للمشاركة في نهاية فصل الربيع. تم اختيار كل جامعة لتقديم هيئة تمثيلية لكل من خصائص الطلاب (على سبيل المثال، العرق والجنس والعمر والفئة الاجتماعية والاقتصادية) والسمات المؤسسية (على سبيل المثال، المهمة والحجم والتركيز على المناهج الدراسية وانتقائية القبول والنوع والمتطلب/غير– شرط أن يقيم الطلاب الجدد في الحرم الجامعي) خاص بكل مؤسسة. تضمنت عينة الطلاب الباحثين عن الدرجات العلمية الملتحقين بالكلية لأول مرة والذين تتراوح

أعمارهم بين 18 و22 عامًا في جامعة تخدم الأقليات ؛ كلية دينية خاصة بها عدد كبير من الطلاب من الأقليات.

وخلصت الدراسة إلى أن العوامل النفسية والاجتماعية تلعب دورًا بارزًا خلال المراحل الأخيرة من عملية اختيار الكلية وأن العوامل التي تم تحديدها في السابق على أنها تؤثر على اختيار الكلية كانت أقل تأثيرًا خلال هذه المرحلة.

2- دراسة زيمدارس وسوليفان وهيث[67] بعنوان: "قبول النخبة للتعليم العالي في الآداب والعلوم: هل رأس المال الثقافي هو المفتاح؟"(2009):

تبحث هذه المقالة في مدى مساهمة رأس المال الثقافي في تفسير الصلة بين الخلفية الاجتماعية والحصول على عرض للدراسة في جامعة أكسفورد، وتمثلت العينة في 1700 من المتقدمين الحاصلين على مؤهلات بريطانية والذين تقدموا إلى أكسفورد خلال دورة القبول لعام 2002. حيث تم بناء مقاييس المعرفة الثقافية والمشاركة الثقافية ومعلومات مفصلة عن الخلفية الاجتماعية للمتقدمين، بالإضافة إلى تحصيلهم في الامتحانات ونوع المدرسة، واتبعت الدراسة نهجًا متعدد الأساليب، يركز على بيانات المسح بالعينة في تفسير النتائج.

أوضحت نتائج الدراسة إمكانية تحديد مفهوم بورديو لرأس المال الثقافي من أجل دراسة دوره في العمليات الاجتماعية والمؤسسية مثل القبول في التعليم العالي، مع وضع مقترح لاختيار أنسب مقاييس رأس المال الثقافي للسياق قيد الدراسة، بتصميم اختبار المعرفة الثقافية الذي طورته سوليفان سابقًا ليناسب سياق التحول التعليمي شديد التنافسية، تساهم هذه الدراسة أيضًا في الأدبيات التي تشير إلى أن المشاركة في الفنون الجميلة ليست الشكل الأكثر صلة برأس المال الثقافي عند دراسة النتائج التعليمية.

3- دراسة جولسان جولباكاك[68]، التعليم والتعددية الثقافية: ثقافة التعليم في بناء مجتمع المعرفة (2011):

تهدف الدراسة لمناقشة التعليم في ثقافات مختلفة ودور التعليم في بناء مجتمع المعرفة في مجال التعليم العالي من خلال تطبيقات وقضايا متعلقة بثقافة الإنترنت والمعلومات، وركزت الدراسة على الاستراتيجية الثقافية

المطلوبة للتعاون وتحقيق التفاعل العالمي في مجتمع عالي متصل رقميًا، باستخدام تقنيات البحوث الكمية والنوعية على حدٍ سواء وتطبيق استمارة استبيان على عدد (28) من المتخصصين في التعليم، وتوصلت النتائج إلى أن بناء ثقافة عالمية من خلال التعليم يساعد المتعلمين كمواطنين رقميين في سهولة التواصل الرقمي وبالتالي يمكنهم من تطوير مهاراتهم في التفكير وإنتاج المعرفة وتحصيلها.

4- دراسة بول بوكاتيلو وكريستيان تشوريا [69]، بعنوان: "حلول عصرية لاقتصاديات التعليم العالي قائم على المعرفة":

تهدف الدراسة لعرض مزايا استخدام الحلول التعليمية المتطورة التي تزود مستوى المعرفة العلمية مستقبلًا وتحدد مستوى درجة استخدام الطلاب للأساليب التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية من خلال استقصاء عينة قوامها (380) طالبًا، توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى استخدام الطلاب للحلول الحديثة الخاصة باقتصاد المعرفة في العملية التعليمية في دراساتهم والتي تعد العنصر الرئيسي الذي أسهم في تطوير مجتمع قائم على المعرفة ونوعية المجتمع.

5- دراسة جالي وباركر[70]: بعنوان: "استبقاء الطلاب في التعليم العالي الأسترالي: رأس المال الثقافي، والتميز الميداني":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الجامعي في تكوين رأس المال الثقافي لدي الطلاب، حيث طبقت الدراسة على مجموعة من طلاب الجامعة الاسترالية الحكومية وأقرانهم في التعليم المميز، واعتمدت الدراسة على آراء بيير بروديو وأدواته المفاهيمية لرأس المال الثقافي، خلصت نتائج الدراسة إلى أن الطلاب الأقل اجتماعيًا يتمتعون بإمكانية أكبر للوصول إلى رأس المال الثقافي حيث إنهم يحصلون على مميزات من مؤسسات التعليم العالي، حيث نجد أنه كلما زاد توزيع رأس المال الثقافي عبر الأنظمة والمؤسسات قل ارتباط الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطلاب باحتفاظهم بالتعليم العالي.

6- دراسة توم فان وارت [71]، بعنوان: "التعليم في القرن الحادي والعشرين: وظيفة جديدة في التعلم مدى الحياة وتطوير وتبادل المعرفة"(2016):

تهدف الدراسة التعرف على الوظائف الجديدة للتعليم وطرق تطوير المعرفة للوصول لمجتمع المعرفة من خلال أشكال مختلفة للتعليم تساعد على خدمة المجتمع وتغيير الأنماط التقليدية للمهمة التعليمية، طبقت الدراسة على دولة فنلندا، مستخدمة منهج دراسة الحالة في مجال التعليم والتقنيات الحديثة التي تعمل على تطوير برامج التعليم للمساعدة على تطوير وتبادل المعرفة المعلوماتية مدى الحياة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن للتعليم وظائف عديدة ليست تعليمية فقط، ولكن لا بد من مواكبة مستمرة من التغيير والابتكار في كافة المجالات الإعلامية والفكرية وسد الفجوة بين التكنولوجيا والتعليم.

7- دراسة كوسيوتس[72]، بعنوان: "دور رأس المال الثقافي في الوصول إلى التعليم العالي والاختيار المؤسسي"(2017):

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف التفاوتات الاجتماعية في التحصيل المدرسي واتخاذ القرارات التعليمية لطلاب السنة الأخيرة من المدارس الثانوية في مدينة زغرب بكرواتيا حيث تم التطبيق على عينة قوامها (534) طالب، وقد اعتمدت الدراسة على نظرية رأس المال الثقافي لدي بورديو. وقد أشارت النتائج إلى أن رأس المال الثقافي له علاقة ذات دلالة إحصائية مع الأداء المدرسي. من بين مؤشرات رأس المال الثقافي، كانت المؤشرات ذات الدلالة الإحصائية لاحتمال نية الالتحاق بالتعليم العالي المهني هي البعد المادي لرأس المال الثقافي وطبيعة تطلعات التعليم العالي للطلاب. للتنبؤ باحتمالية نية الالتحاق بالجامعة، كانت المؤشرات المهمة هي رأس المال الثقافي المتجسد، وطبيعة تطلعات التعليم العالي للطلاب، والمستوى التعليمي للأب.

8- دراسة هارفي ومالمان[73]: بعنوان: "ما وراء رأس المال الثقافي: فهم نقاط القوة للمهاجرين الجدد في التعليم العالي" (2019):

تستكشف هذه الورقة تجارب المهاجرين الجدد في التعليم العالي الأسترالي، بناءً على مقابلات أجريت في حرمين جامعيين إقليميين في عام 2017، تبدأ الورقة بتحديد كيفية استخدام رأس المال الثقافي لشرح التمثيل الناقص و/أو معدلات النجاح الجامعية المنخفضة لبعض المجموعات الديموغرافية، على وجه التحديد، وقد أكدت نتائج الدراسة على أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يمتلكون نقاط قوة متنوعة ساعدتهم في الدراسة والخبرة ،

ومع ذلك، كشفت النتائج أنه نظرًا لأسباب هيكلية وسلوكية في الأكاديمية، ظلت العديد من نقاط القوة المحتملة للطلاب المهاجرين الجدد غير مكتشفة.

تعقيب

يلاحظ أن كل الدراسات السابقة التي تم عرضها تناولت ثلاث متغيرات مختلفة، فبعض من الدراسات تناولت رأس المال الثقافي، بينما تناول البعض الآخر مجتمع المعرفة، وهناك دراسات ركزت على التعليم الجامعي، والملاحظ أيضاً أن من بين هذه الدراسات من تناول العلاقة بين متغيرين من الثلاثة كتناول دور التعليم في تشكيل رأس المال الثقافي مثلاً أو تناول علاقة مجتمع المعرفة بتطوير طرق وأساليب التعليم. غير أننا نجد أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى تناول برامج التعليم المتخصصة وعلاقتها بتنمية رأس المال الثقافي، تلك البرامج التي توسعت الجامعات المصرية وخاصة جامعة المنصورة في إنشائها والتي أقبل الطلاب عليها لأسباب مختلفة، ولهذا جاءت هذه الدراسة لبحث العلاقة بين البرامج المتخصصة وتنمية رأس المال الثقافي لدي الطلاب في ضوء مجتمع المعرفة.

سادساً : – الدراسة الميدانية:

1– مجالات الدراسة:

أ– المجال الجغرافي (مجتمع البحث):

تم تطبيق الدراسة الميدانية على طلاب البرامج المتخصصة في كليات جامعة المنصورة خلال العام الجامعي 2022/2021م، وتقع جامعة المنصورة في رحاب مدينة المنصورة، ويبلغ عدد كلياتها 18 كلية ما بين نظرية وعملية، واحتفلت جامعة المنصورة في هذا العام الجامعي بحدثين مهمين أولهما احتفالات الجامعة باليوبيل الذهبي لها بمناسبة مرور 50 عامًا على تأسيسها، علاوة على تحقيق الجامعة لإنجاز غير مسبوق حيث حصلت الجامعة على الجودة والاعتماد كأول جامعة من الجامعات المصرية، بل إنها حتى الآن الجامعة الوحيدة التي حصلت على هذا الإنجاز العلمي الكبير.

ب– المجال البشري:

يبلغ إجمالي عدد طلاب جامعة المنصورة في مرحلة الليسانس والبكالوريوس خلال العام الدراسي (2022/2021م) 191204 طالبًا منهم 20004 في البرامج النوعية المتخصصة بنسبة 9,6%، موزعين على 43 برنامجًا في 15 كلية من كليات الجامعة، حيث لا توجد برامج تخصصية في كليات الحقوق والتربية الرياضية والفنون الجميلة.

جدول رقم (1) يوضح أعداد الطلاب بالبرامج المتخصصة بجامعة المنصورة العام الجامعي 2022م

	إجمالي عدد الطلاب	عدد الطلاب بالبرامج المتخصصة	%
عدد الطلاب	191204	20004	%9,6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات شئون الطلاب بجامعة المنصورة.

ج- المجال الزمني:

تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني 2022م أشهر فبراير ومارس وأبريل ومايو.

د- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عمدية بالحصة قوامها (378) مفردة ، وقد راعي الباحث مجموعة من المعايير في اختيار العينة وهي :

1- الرغبة في المشاركة في البحث .
2- طلاب البرامج النظرية والعملية .
3- الطلاب الذكور والاناث .
4- طلاب الفرق الدراسية المختلفة .

علاوة على تنظيم لقاءات مع 20 من أعضاء هيئة التدريس تم اختيارهم بحيث يمثلون الكليات الخمس عشر التي بها برامج .

هـ- منهج وأدوات الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على تحليل العلاقات القائمة بين متغيرات الدراسة، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية القيام به، حيث لجأ الباحث إلى أسلوب التكرار والنسب المئوية والوسط

الحسابي والانحراف المعياري واختبار كا[2] في التعامل الإحصائي مع البيانات التي تم جمعها عن طريق استبيان وقد قام الباحث بالتحقق من ثبات استمارة الاستبيان عن طريق إعادة الاختبار من خلال تطبيق الاستبانة على عشرين مبحوثاً من الشرائح الاجتماعية المختلفة ، وبعد مضي أسبوعين أعيد تطبيق الاستمارة على نفس العدد ، وتم حساب معامل الارتباط باستخدام برنامج SPSS وذلك لكل سؤال من أسئلة الاستبيان ، وقد بلغت نتيجة الارتباط حوالي (0.78) لمعظم الأسئلة مما يدل علي أن أسئلة الاستبيان ثابتة نسبياً . وقد تم حذف الأسئلة التي قل معامل الارتباط فيها عن 60% مما أتاح الاطمئنان لدى الباحث . أما عن التحقق من صدق استمارة الاستبيان ، فقد تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوى الخبرة في هذا المجال ، وقد استفاد الباحث من ملاحظات المحكمين وتم استبعاد بعض العبارات غير المرتبطة بالموضوع ، وتم استخدام العبارات التي أبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق عليها بنسبة 90% فأكثر.

والاستبيان في صورته النهائية عالج المحاور التالية:

المحور الأول: الخصائص العامة لعينة البحث.

المحور الثاني: تفسير توسع الجامعة في إنشاء البرامج التخصصية.

المحور الثالث: أسباب التحاق الطلاب بالبرامج التخصصية.

المحور الرابع: تداعيات البرامج المتخصصة وأثرها على تنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة.

المحور الخامس: مدى الرضا عن دور البرامج المتخصصة في تنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة.

المحور السادس: المعوقات التي تعوق دور البرامج المتخصصة في تنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة.

المحور السابع: كيفية تطوير أداء البرامج التخصصية لتنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة.

المحور الأول: الخصائص العامة لعينة البحث:

جدول رقم (2) يوضح توزيع عينة البحث حسب النوع

م	المتغير (النوع)	التكرار	%
1	ذكر	158	%41,8
2	أنثى	220	%58,2
	الإجمالي	378	%100

يوضح الجدول السابق أن 220 من إجمالي عينة الدراسة من الطالبات بنسبة مئوية 58,2%، بينما يبلغ عدد الطلاب من (الذكور) 158 بنسبة مئوية 41,8%، ويؤكد ذلك أن الطابع الأنثوي هو الطابع الغالب على عينة الدراسة، وأن الطالبات هن الأكثر إقبالًا على الالتحاق بالبرامج التخصصية بجامعة المنصورة، خاصة وأن الأسر تلبي رغبات البنات في الالتحاق ببرامج مميزة.

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة البحث حسب مهنة أولياء الأمور

م	المتغير (مهنة ولي الأمر)	تكرار	%
1	طبيب وصيدلي	50	%13,2
2	مهندس	36	%9,5
3	محام	32	%8,5
4	مدرس	48	%12,7
5	موظف	55	%14,5
6	رجال أعمال	58	%15,3
7	أستاذ جامعي	57	%15,1
8	يعمل بإحدى المهن	42	%11,1
	الإجمالي	378	%100

يوضح الجدول السابق أن مهنة رجل أعمال تأتي في المركز الأول بتكرار 58 بنسبة 15,3%، وشغل المركز الثاني مهنة أستاذ جامعي بتكرار 57 بنسبة 15,1%، وجاء في المركز الثالث مهنة موظف بتكرار 55 بنسبة مئوية 14,5%، واحتل المركز الرابع طبيب وصيدلي بتكرار 50 بنسبة مئوية 13,2%، وجاء في المركز

الخامس مدرس بتكرار 48 بنسبة مئوية 12,7%، واحتل المركز السادس الذين يعملون في بعض المهن مثل كهربائي سيارات وخلافه وبعضهم يعمل في الخارج بتكرار 42 بنسبة مئوية 11,1%، وشغل المركز السابع مهنة مهندس بتكرار 36 بنسبة مئوية 9,5%، وشغل المركز الثامن مهنة محام بتكرار 32 بنسبة 8,5% ، وتؤكد هذه النسبة أن معظم أولياء أمور الطلاب الذين التحقوا بالبرامج المتخصصة من أصحاب الدخول المرتفعة فالمدرسين يجنون دخول عالية من خلال الدروس الخصوصية، كما أن أولياء الأمور من الموظفين يعملون في البنوك وشركات المقاولات ووزارة الكهرباء.

جدول رقم (4) يوضح مكان عمل أولياء أمور عينة البحث

م	المتغير	تكرار	%
1	**يعملون في الخارج**	128	%33,9
2	**يعملون في الوطن**	250	%66,1
	الإجمالي	**378**	**%100**

يوضح الجدول السابق أن 66,1% من أولياء أمور عينة البحث يعملون داخل جمهورية مصر العربية، بينما يعمل 33,9% من العينة خارج البلاد خاصة الدول الخليجية مما يفسر إقبال أبناء هؤلاء على الالتحاق بالبرامج التخصصية التي تطلب مصاريف بعضها عالي كنظام مانشستر في كلية الطب وبعضها متوسط كبرامج اللغات التخصصية في كلية الآداب.

جدول رقم (5) يوضح متوسط الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة بالجنيه المصري

م	الدخل	التكرار	النسبة المئوية
1	**أقل من سبعة آلاف جنيه**	47	%12,4
2	**من سبعة إلى تسعة آلاف جنيه**	60	%15,9
3	**أكثر من تسعة إلى عشرة آلاف جنيه**	73	%19,3
4	**أكثر من عشرة آلاف إلى اثنى عشر ألف**	80	%21,2
5	**أكثر من 12 ألف جنيه**	118	%31,2
	الإجمالي	**378**	**%100**

يوضح الجدول السابق أن المركز الأول يشغله الأسر التي يزيد دخلها عن 12 ألف جنيه شهريًا بتكرار 118 بنسبة مئوية 31,2% جاء في المركز الثاني فئة الدخل بين أكثر من عشرة آلاف إلى اثنى عشر ألف جنيه بتكرار 80 نسبة مئوية 21,2%، واحتل المركز الثالث فئة الدخل بين أكثر من تسعة إلى عشرة آلاف جنيه بتكرار 73 بنسبة 19,3%، وشغل المركز الرابع فئة الدخل بين سبعة آلاف إلى تسعة آلاف جنيه بتكرار 60 بنسبة مئوية 15,9%، وجاء في المركز الأخير فئة الدخل الأقل من سبعة آلاف جنيه بتكرار 47 بنسبة 12,4% مما يؤكد ارتفاع دخول أسر الطلاب الذين التحقوا بالبرامج التخصصية بكليات جامعة المنصورة.

جدول رقم (6) يوضح نوع سكن عينة الدراسة

م	نوع السكن	التكرار	%
1	إيجار قديم	90	%23,8
2	إيجار حديث	119	%31,5
3	ملك	169	%44,7
	الإجمالي	378	%100

يوضح الجدول السابق أن 44,7% من العينة تملك سكنًا خاصًا إما شقق تمليك أو منازل ملك هذه الأسر، ويأتي في المركز الثاني الإيجار الحديث بنسبة 31,5% وشغل المركز الأخير الذين يسكنون شققًا حسب الإيجار القديم منخفض القيمة بنسبة 23,8% ، وإن تلاحظ أن معظم هذه الشريحة تسكن في أحياء راقية خاصة حي توريل والمختلط وحي الجامعة في مركز المنصورة.

جدول رقم (7) يوضح محل إقامة عينة الدراسة

م	المتغير	التكرار	%
1	ريف	119	%31,5
2	حضر	259	%68,5
	الإجمالي	378	%100

تؤكد بيانات الجدول السابق أن 68,5% من العينة تسكن في المدن بينما تسكن 31,5% في أرياف محافظة الدقهلية والمحافظات المجاورة مما يدعم ارتفاع المستوى المعيشي لعينة البحث بما يتناسب مع التكلفة العالية التي تتحملها الأسر في إلحاق أبنائها في البرامج المتخصصة خاصة في كلية الطب.

مما سبق تغلب سمة التأنيث على عينة الدراسة حيث وصلت نسبة الطالبات فيها 58,2%، وأن 59,2% من أولياء أمور العينة يشغلون وظائف مرموقة في المجتمع، و15,3% رجال أعمال ، و25,6% وظائف متنوعة

مما يعني اتساع قاعدة أولياء الأمور التي شملت تخصصات متنوعة، كما يعمل 66,1% من أولياء الأمور داخل مصر، مع ارتفاع مستوى معيشة الأسر حيث يتعدى الدخل الشهري لـ52,4% من العينة العشرة آلاف جنيه شهريًا، ويسكن 44,7% من العينة في سكن خاص، و68,5% منها يعيشون في المدن مما يعكس ارتفاع المستوى المهني والاقتصادي والثقافي لعينة الدراسة، ويوضح ذلك مدى قدرة هذه الأسر على تغطية نفقات الدراسة الخاصة بأبنائهم في برامج تخصصية مميزة عالية التكاليف.

المحور الثاني: تفسير توسع الجامعة في إنشاء البرامج التخصصية:

جدول رقم (8) يوضح التفسير الاقتصادي للتوسع في إنشاء البرامج التخصصية حسب رؤية عينة الدراسة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	عدم قدرة ميزانية الجامعة على تحمل أعباء التعليم بها	130	%34,4
2	تنمية الموارد الذاتية لكليات الجامعة	100	%26,5
3	تحسين الأوضاع المالية للعاملين وأعضاء هيئة التدريس	60	%15,9
4	لمواكبة متطلبات سوق العمل	75	%19,8
5	مواجهة استغلال الجامعات الخاصة	60	%15,9
6	التفاف حول استمرار مجانية التعليم	65	%17,2
المتوسط الحسابي = 3.06 الانحراف المعياري = 1.762 كا^2 = 48.163 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق التفسير الاقتصادي لتوسع الجامعة في إنشاء البرامج التخصصية المميزة بمتوسط حسابي 3.06 وانحراف معياري 1.762 ، وجاء على رأس هذه العوامل عدم قدرة ميزانية الجامعة على تحمل أعباء العملية التعليمية بها بتكرار 130 بنسبة مئوية 34,4%، وشغل المركز الثاني متغير تنمية الموارد الذاتية

للكليات بالجامعة بتكرار 100 ونسبة مئوية 26,5% والعاملين يرتبطان بعضهما البعض بسبب عجز الموازنة العامة في الدولة ككل وعدم تغطية مخصصات التعليم الجامعي للمصروفات المطلوبة للإنفاق على التعليم علاوة على حرص المسئولين بالجامعة على تنمية مواردها، بالإضافة إلى قناعة القيادة العليا بالجامعة وبالكليات بأن تقييم أدائهم يرتبط في المقام الأول بتوفير الاعتمادات المالية وتنمية موارد مؤسساتهم، وجاء في المركز الثالث مواكبة متطلبات سوق العمل بتكرار 75 ونسبة مئوية 19,8% بعد ارتفاع معدلات البطالة، وعدم تأهيل خريجي البرامج التعليمية التقليدية لسوق العمل بل إن معظم الخريجين يتم إعادة تأهيلهم لشغل أية وظيفة، واحتل المركز الرابع الالتفاف حول استمرار مجانية التعليم بتكرار 65 ونسبة مئوية 17,2% وهذا أمر كان في حاجة لمراجعة النفس وإعادة النظر بعد إنفاق الأسر لمعظم دخلهم على الدروس الخصوصية وإحجام الطلاب عن المواظبة في المدرسة وضرورة تحريك المصروفات الجامعية لتتناسب مع متطلبات العملية التعليمية وقدرة أولياء الأمور من جانب آخر، وجاء في المركز الأخير متغيرا تحسين الأوضاع المالية للعاملين وأعضاء هيئة التدريس ومواجهة استغلال الجامعات الخاصة وارتفاع مصروفاتها بتكرار 60 ونسبة مئوية 15,9% لكل منهما، وذلك بعد اتجاه وزارة التعليم إلى ضرورة توفير موارد ذاتية لتحسين أحوال العاملين بالجامعات علاوة على الارتفاع المذهل في مصروفات الجامعات الخاصة فكان من الضرورة توفير خدمة مميزة تجذب قطاع من هؤلاء الطلاب للالتحاق بالبرامج التخصصية، وهنا تجدر الإشارة إلى النتائج التي ترتبت على التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية مما دفع الجامعات الخاصة لخفض مصروفاتها الدراسية.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التفسير الاقتصادي لتوسع الجامعة في إنشاء البرامج التخصصية المميزة ، حيث أن قيمة كا^2 = 48.163 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 .

جدول رقم (9) يوضح الأسباب المعرفية والتعليمية للتوسع في إنشاء البرامج التخصصية في جامعة المنصورة حسب رؤية عينة الدراسة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	تطوير المناهج التعليمية	60	%15,9
2	تحسين الإمكانيات اللوجستية في الكليات	70	%18,5
3	مواكبة فلسفة التعليم المعاصرة	50	%13,2
4	دفع البرامج التقليدية لمراجعة مناهجها	60	%15,9
5	إتاحة الفرصة للراغبين في التعليم خارج مصر	75	%19,8
6	مواكبة الاتجاهات الحديثة نحو الرقمنة	80	%21,2
7	التأكيد على التحول نحو التكنولوجيا الحديثة	80	%21,2
8	تحسين تصنيف الجامعات المصرية على المستوى العالمي	40	%10,6
9	الاستثمار الأمثل للرأس مال البشري	55	%14,6
10	سد النقص في بعض التخصصات الحديثة	35	%9,3
المتوسط الحسابي = 5.24 الانحراف المعياري = 2.678 كا^2 = 37.562 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق الدوافع المعرفية للاتجاه نحو تأسيس البرامج التخصصية بمتوسط حسابي 5.24 وانحراف معياري 2.678 ، وجاء في المركز الأول متغيرا مواكبة الاتجاهات الحديثة نحو الرقمنة، والتأكيد على ضرورات الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وذلك بتكرار 80 بنسبة مئوية 21,2% لكل منهما مما يؤكد السعي نحو دعم الاستثمار الثقافي والمعرفي في الجامعة، جاء في المركز الثاني إتاحة الفرصة أمام الراغبين في الالتحاق بالجامعات الأجنبية بتكرار 75 بنسبة مئوية 19,8% وربما جاءت أزمة الحرب الروسية الأوكرانية لتلفت النظر

بشدة إلى إقبال قطاع عريض من طلاب مصر للالتحاق بكليات في أوكرانيا وغيرها من دول العالم مما يسبب خسائر في الاستثمار في التعليم في مصر ولهذا كان من الضرورة إتاحة الفرصة لاستيعاب هؤلاء الطلاب وجذبهم نحو برامج تخصصية تغنيهم عن رحلة التعليم في الخارج وجاء في المركز الثالث تحسين الإمكانيات اللوجستية في الكليات بتكرار 70 بنسبة مئوية 18,5% مما يساعد على تنمية رأس المال الثقافي ونشر المعرفة، وشغل المركز الرابع متغيرا تطوير المناهج التعليمية ودفع البرامج التقليدية لمراجعة مناهجها وذلك للاستمرار في جذب الطلاب وذلك بتكرار 60 ونسبة مئوية 15,9%، واحتل المركز الخامس متغير الاستثمار الأمثل للرأس المال البشري بتوفير الإمكانيات والقدرات اللازمة لذلك وذلك بتكرار 55 بنسبة مئوية 14,6%، وشغل المركز السادس مواكبة فلسفة التعليم المعاصرة أن تحرص على تزويد الطلاب بالمعارف المتنوعة الحديثة بتكرار 50 بنسبة مئوية 13,2%، وجاء في المركز السابق تحسين تصنيف الجامعات المصرية على المستوى العالمي بعد تراجعها بشكل ملحوظ بتكرار 40 بنسبة مئوية 10,6%، واحتل المركز الأخير الرغبة في سد النقص في بعض التخصصات الحديثة بتكرار 35 بنسبة مئوية 9,3%، وكل ذلك يؤدي إلى توسع مدارك الطلاب وتزويدهم بالمعارف الحديثة، وصقل مواهبهم الثقافية والعلمية والتكنولوجية.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في الدوافع المعرفية للاتجاه نحو تأسيس البرامج التخصصية ، حيث أن قيمة كا^2 = 37.562 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

المحور الثالث: أسباب التحاق الطلاب بالبرامج التخصصية:

جدول رقم (10) يوضح الأسباب المعرفية لإقبال الطلاب على الالتحاق بالبرامج التخصصية

(استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	الرغبة في الحصول على نوعية متميزة من التعليم	110	%29,1
2	اختيار القائمين بالتدريس	40	%10,6
3	التعلم في مدرجات وقاعات أفضل	60	%15,9
4	توافر الوسائل التكنولوجية المتطورة	92	%24,3
5	وفرة المراجع والدوريات الحديثة	88	%23,3
6	الاستفادة من المكتبة الرقمية الحديثة	70	%18,5
7	توافر مصادر المعرفة الحديثة	112	%29,6
8	إمكانية السفر للخارج لاستكمال الدراسة	96	%25,4
9	توافر فرص للتدريب	90	%23,8
10	توافر فرص استكمال الدراسات العليا	70	%18,5
11	الإلمام بجوانب علمية وثقافية حديثة	60	%15,9
المتوسط الحسابي = 5.99 الانحراف المعياري = 3.061 كا^2 = 62.955 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق الأسباب المعرفية للإقبال على الالتحاق بالبرامج التخصصية بالجامعة بمتوسط حسابي 5.99 وانحراف معياري 3.061 ، وجاء متغير توافر مصادر المعرفة الحديثة بتكرار 112 بنسبة مئوية 29,6% مما يسهم في صنع مجتمع المعرفة، وشغل المركز الثاني الرغبة في الحصول على نوعية متميزة من التعليم بتكرار 110 ونسبة مئوية 29,1% لأن نوعية التعليم في البرامج التقليدية بالجامعة لا تقدم مثل هذه الخدمة، واحتل المركز الثالث إمكانية السفر للخارج لاستكمال الدراسة بتكرار 96 بنسبة مئوية 25,4% بهدف الاطلاع على العلوم الحديثة في الغرب وتنمية الرأسمال الثقافي لهم، وجاء في المركز الرابع متغير توافر الوسائل التكنولوجية المتطورة بتكرار 92 بنسبة مئوية 24,3% تلك الوسائل التي تسهم في تزويد الطلاب بالمعارف الحديثة المتطورة، وشغل المركز الخامس توافر فرص للتدريب بتكرار 90 بنسبة مئوية 23,8% مما يصقل المعارف التي يتحصل عليها الطلاب، وجاء في المركز السادس متغير وفرة المراجع والدوريات الحديثة، بتكرار

88 بنسبة مئوية 23,8%، يليه متغيرا توافر فرص استكمال الدراسات العليا والاستفادة من المكتبة الرقمية بتكرار 70 بنسبة مئوية 18,5%، وجاء في المركز الثامن متغيرا الإلمام بجوانب علمية وثقافية حديثة وتلقي المحاضرات في مدرجات وقاعات مناسبة بتكرار 60 بنسبة مئوية 15,9% لكلاهما، وشغل المركز الأخير متغير السماح للطلاب باختيار القائمين على التدريس بتكرار 40 ونسبة مئوية 10,6%.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في الأسباب المعرفية للإقبال على الالتحاق بالبرامج التخصصية بالجامعة ، حيث أن قيمة كا^2 = 37.562 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (11) يوضح الأسباب الشخصية لالتحاق الطلاب بالبرامج التخصصية حسب رؤية عينة الدراسة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	**تحقيق الطموح الشخصي**	108	%28,6
2	**تنفيذ رغبة أولياء الأمور**	80	%21,2
3	**الحصول على وظيفة متميزة**	112	%29,6
4	**عدم القناعة بالبرامج التقليدية**	85	%22,5
5	**مزاملة بعض الأصدقاء في الدراسة**	63	%16,7
6	**إقناع الأصدقاء لي**	52	%13,8
7	**الدعاية المصاحبة للإعلان عن البرامج**	12	%3,2
المتوسط الحسابي = 3.23 الانحراف المعياري = 1.703 كا^2 = 62.955 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق الأسباب الشخصية التي دفعت الطلاب للالتحاق بالبرامج التخصصية بمتوسط حسابي 3.23 وانحراف معياري 1.703 ، وجاء على رأسها الحصول على وظيفة متميزة بتكرار 112 بنسبة 29,6%، وشغل المركز الثاني متغير الطموح الشخصي بتكرار 108 بنسبة 28,6%، واحتل المركز الثالث متغير عدم القناعة بالبرامج التقليدية بتكرار 85 بنسبة مئوية 22,5%، وجاء في المركز الرابع متغير تنفيذ رغبة أولياء الأمور بتكرار 80 بنسبة 21,2%، وفي المركز الخامس جاء الغربة في مزاملة بعض الأصدقاء في

الدراسة بتكرار 63 بنسبة 16,7%، واحتل المركز السادس متغير إقناع الأصدقاء بتكرار 52 بنسبة 13,8%، وجاء في المركز الأخير إغراء الدعاية المصاحبة للإعلان عن البرنامج بتكرار 12 بنسبة مئوية 3,2%.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في الأسباب الشخصية التي دفعت الطلاب للالتحاق بالبرامج التخصصية ، حيث أن قيمة كا^2 = 62.955 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

المحور الرابع: التداعيات المختلفة للبرامج المتخصصة وأثرها على الرأسمال الثقافي:

جدول رقم (12) يوضح التداعيات الاجتماعية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة للطلاب (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	الشعور بالتميز	70	%18,5
2	النظرة السلبية للزملاء في البرامج التقليدية	60	%15,9
3	عدم الاندماج مع باقي الطلاب	50	%13,2
4	الضغوط الاقتصادية الأسرية	80	%21,2
5	حقد طلاب الفرق التقليدية	85	%22,5
6	شعور طلاب البرامج التقليدية بالنقص	70	%18,5
7	التراجع مع سياسة مجانية التعليم	75	%19,8
8	الاهتمام المتزايد بطلاب البرامج	60	%15,9
9	قلة الاهتمام بطلاب البرامج التقليدية	50	%13,2
10	شعور طلاب البرامج المتخصصة بالوجاهة الاجتماعية	74	%19,6
11	تكوين صفوة اجتماعية وثقافية	62	%16,4
المتوسط الحسابي = 5.95 الانحراف المعياري = 3.100 كا^2 = 19.802 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق التداعيات الاجتماعية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على تنمية الرأسمال الثقافي بمتوسط حسابي 5.95 وانحراف معياري 3.100 ، وجاء في المركز الأول متغير حقد طلاب البرامج التقليدية بتكرار 85 بنسبة 22,5% لأن هؤلاء يتلقون المحاضرات في ذات الكلية في ظل فوارق واضحة في الاهتمام والمعاملة، واحتل المركز الثاني الضغوط التي تتعرض لها الأسرة بتكرار 80 بنسبة 21,2% تلك الضغوط التي ترجع إلى الأعباء والمصاريف التي تتحملها أسر الطلاب، وشغل المركز الثالث شعور الطلاب بتراجع الدولة عن سياسة مجانية التعليم بتكرار 75 بنسبة 19,8%، وجاء في المركز الرابع متغير شعور الطلاب بالوجاهة الاجتماعية بتكرار 74 بنسبة 19,6%، وجاء في المركز الخامس متغيرا الشعور بالتميز لدى طلاب البرامج المتخصصة وشعور طلاب البرامج التقليدية بالنقص والإحباط بتكرار 70 بنسبة 18,5% لكلاهما، وشغل المركز السادس متغير تكوين صفوة اجتماعية وثقافية بتكرار 62 بنسبة 16,4%، وجاء في المركز السابق متغيرا النظرة السلبية للزملاء الذين يدرسون في البرامج التقليدية بتكرار 60 بنسبة مئوية 15,9% لكلاهما، واحتل المركز الأخير متغيرا عدم الاندماج مع باقي الطلاب وتراجع اهتمام الكليات بطلاب البرامج التقليدية بتكرار 50 ونسبة مئوية 13,2% لكلاهما.

وكل المتغيرات السابقة تؤثر سلبًا أو إيجابًا على تنمية الرأسمال الثقافي ومردوداته على مجتمع المعرفة.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التداعيات الاجتماعية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على تنمية الرأسمال الثقافي ، حيث أن قيمة كا^2 = 19.802 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (13) يوضح التداعيات الاقتصادية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	زيادة الأعباء المالية لأسر الطلاب	102	%26,9
2	ارتفاع دخول بعض العاملين وبعض أعضاء هيئة التدريس	86	%22,8
3	تنمية موارد الكلية المالية	120	%31,7
4	توفير سيولة للإنفاق على البرامج التقليدية	112	%29,6
5	التنسيق بين البرامج المتخصصة والمؤسسات الصناعية والتجارية	62	%16,4
6	إحداث الفوارق في الدخول	74	%19,6
المتوسط الحسابي = 3.30 الانحراف المعياري = 1.627 كا^2 = 27.424 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق التداعيات الاقتصادية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة بمتوسط حسابي 3.30 وانحراف معياري 1.627 ، وجاء في المركز الأول تنمية موارد الكلية المالية بتكرار 120 بنسبة 31,7% وهذا هو الهدف الرئيسي من التحول نحو التوسع في تأسيس البرامج المتخصصة، وشغل المركز الثاني توفير سيولة مالية للإنفاق على البرامج التقليدية لمواجهة نقص الميزانية المخصصة لذلك بتكرار 112 بنسبة 29,6% ويتفق ذلك مع المتغير السابق، واحتل المركز الثالث زيادة الأعباء المالية الملقاة على كاهل أسرة طلاب البرامج بتكرار 102 بنسبة مئوية 26,9%، ويرجع ذلك لزيادة المصروفات والأعباء المالية التي تتحملها الأسر، وجاء في المركز الرابع ارتفاع دخول بعض أعضاء هيئة التدريس والعاملين في هذه البرامج بتكرار 86 بنسبة 22,8% بسبب ارتفاع قيمة المكافآت التي تُمنح للعاملين بالبرامج، واحتل المركز الخامس إحداث فوارق واضحة في الدخول حيث لا يستفيد كل أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية من العمل بالبرامج المتخصصة وذلك بتكرار 74 بنسبة 19,6%، وجاء في المركز السادس والأخير التنسيق بين البرامج المتخصصة والمؤسسات الصناعية والتجارية بتكرار 62 بنسبة مئوية 16,4%، وكل هذه العوامل والتداعيات تؤثر على تنمية الرأسمال البشري بشكل سلبي وغير سلبي.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التداعيات الاقتصادية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة ، حيث أن قيمة كا^2 = 27.424 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (14) يوضح التداعيات التعليمية للبرامج المتخصصة وأثرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	التفاعل الجيد مع أعضاء هيئة التدريس	108	%28,6
2	الاهتمام بالدروس العملية	98	%25,9
3	توافر الوسائل التعليمية	85	%22,5
4	جودة قاعات الدراسة	89	%23,5
5	انتظام المحاضرات	98	%25,9
6	سرعة إظهار نتائج الامتحانات	55	%14,5
7	تعدد وسائل التقييم	76	%20,1
8	توافر أماكن للتدريب وتنمية القدرات	87	%23,0
9	إعداد كوادر لإدارة العملية التعليمية بالكليات	62	%16,4
المتوسط الحسابي = 4.65 الانحراف المعياري = 2.590 كا^2 = 28.396 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق التداعيات التي تتصل بالعملية التعليمية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي بمتوسط حسابي 4.65 وانحراف معياري 2.590 ، وجاء في المركز الأول التفاعل الجيد بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بتكرار 108 ونسبة مئوية 28,6% ويرجع ذلك لقلة أعداد الطلاب بالنسبة للطلاب في البرامج التقليدية، ولاهتمام أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالطلاب بشكل أفضل، واحتل المركز الثاني متغيرا الاهتمام بالدروس العملية وانتظام المحاضرات بتكرار 98 بنسبة 25,9% لكلاهما، ويشغل المركز الثالث متغير جودة قاعات الدراسة بتكرار 89 بنسبة 23,5% نتيجة تزويد إدارة الكلية هذه القاعات بأجهزة تكييف وإضاءة جديدة ومقاعد مريحة علاوة على وجود أجهزة العرض.

واحتل المركز الرابع توافر أماكن للتدريب وتنمية القدرات بتكرار 87 بنسبة 23,0%، وذلك داخل الكلية أو أماكن توفرها المؤسسات التي أبرمت بروتوكولات تعاون مع الكلية، وجاء في المركز الخامس توافر الوسائل التعليمية التكنولوجية المتطورة بتكرار 85 بنسبة 22,5%، وشغل المركز السادس تعدد وسائل التقييم (عملي– شفوي– تحريري) بتكرار 76 بنسبة 20,1%، وشغل المركز السابع إعداد كوادر لإدارة العملية التعليمية من خلال الخبرة التي يكتسبها هؤلاء من خلال عملهم في البرامج، وجاء في المركز الأخير سرعة إظهار النتائج بتكرار 55 بنسبة 14,5%، وكل هذه التداعيات تسهم بشكل إيجابي في تنمية الرأسمال الثقافي وإعداد مجتمع المعرفة.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التداعيات التي تتصل بالعملية التعليمية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ، حيث أن قيمة كا^2 = 28.396 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (15) يوضح التداعيات المعرفية للبرامج المتخصصة وأثرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة

(استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	توافر المراجع العلمية العالمية الحديثة	102	%26,9
2	توافر مكتبة رقمية متطورة	96	%25,4
3	تطوير المناهج الدراسية	110	%29,1
4	توافر أجهزة الاطلاع والتواصل الإلكترونية	102	%26,9
5	التوسع في تنفيذ التبادل الطلابي مع الجامعات الأجنبية	86	%22,8
6	الاطلاع على أحدث الدوريات العلمية العالمية	94	%24,9
7	استضافة أساتذة متخصصين من الخارج	86	%22,8
8	مشاركة الطلاب في وضع المناهج الدراسة	76	%20,1
9	زيادة المنافسة العلمية	65	%17,2
10	الكشف عن المخترعين والمبتكرين وتنمية قدراتهم	66	%17,5
11	حيازة الطلاب لأجهزة علمية متطورة	88	%23,3
المتوسط الحسابي = 5.61 الانحراف المعياري = 3.155 كا^2 = 24.245 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق التداعيات المعرفية وتأثيرها على الرأسمال الثقافي بمتوسط حسابي 5.61 وانحراف معياري 3.155 ، وجاء في المركز الأول تطوير المناهج الدراسة ومواكبة التطور العلمي أولًا بأول وذلك بتكرار 110 ونسبة 29,1%، وشغل المركز الثاني متغيرا توافر المراجع العلمية العالمية الحديثة وتوافر أجهزة الاطلاع والتواصل الإلكترونية بتكرار 102 بنسبة مئوية 26,9%، وشغل المركز الثالث توافر مكتبة رقمية متميزة بتكرار 96 ونسبة مئوية 25,4%، واحتل المركز الرابع الاطلاع على أحدث الدوريات العلمية العالمية بتكرار 94 نسبة مئوية 24,9%، وجاء في المركز الخامس حيازة الطلاب أجهزة تكنولوجية متطورة بتكرار 88 بنسبة مئوية 23,3%، واحتل المركز السادس متغيرا التوسع في تبادل الطلاب مع الجامعات الأجنبية واستضافة أساتذة

متخصصين من الخارج بتكرار 86 بنسبة مئوية 22,8% مما يوفر الاطلاع على أحدث ما وصل إليه العلم ويرفع من مستوى الرأسمال الثقافي.

وشغل المركز السابع مشاركة الطلاب في وضع المناهج الدراسية مما يوسع من مداركهم ومعارفهم ويزيد من معلوماتهم وذلك بتكرار 76 بنسبة 20,1%، وجاء في المرتبة الثامنة الكشف عن المخترعين والمبدعين بتكرار 66 بنسبة 17,5% والمرتبة التاسعة والأخيرة متغير زيادة المنافسة العلمية بتكرار 65 ونسبة مئوية 17,2%، وكل هذه التداعيات عناصر تؤدي إلى زيادة وتنمية الرأسمال الثقافي وتهيئ المُناخ المناسب لدعم مجتمع المعرفة في ظل التحولات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التداعيات المعرفية وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ، حيث أن قيمة كا^2 = 24.245 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

المحور الخامس: مدى الرضا عن دور البرامج المتخصصة في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة:

جدول رقم (16) يوضح مدى الرضا عن تأثير الإمكانيات التعليمية واللوجستية للبرامج المتخصصة على تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	الرضا عن المصاريف الدراسية	102	%26,9
2	الرضا عن معاملة أعضاء هيئة التدريس	88	%23,3
3	الرضا عن مستوى أعضاء هيئة التدريس العلمي	88	%23,3
4	الرضا عن مستوى قاعات الدراسة	76	%20,1
5	الرضا عن العلاقة بين زملاء الدراسة	80	%21,2
6	الرضا عن العلاقة مع طلاب البرامج التقليدية	80	%21,2
7	الرضاء عن عدد طلاب البرامج	76	%20,1
8	الرضا عن المحاضرات وطبيعتها وتوقيتاتها	90	%23,8
المتوسط الحسابي = 4.38 الانحراف المعياري = 2.361 كا^2 = 6.400 ، مستوى الدلالة = 0.494 ، غير دالة			

يوضح الجدول السابق مدى الرضا عن دور البرامج المتخصصة في تنمية الرأسمال الثقافي من خلال تأثير الإمكانية التعليمية بمتوسط حسابي 4.38 وانحراف معياري 2.361 ، وجاء في المركز الأول الرضا عن المصاريف الدراسة التي تُع مصاريف منخفضة في بعض البرامج مثل برامج كلية الآداب، وبعضها متوسط مثل الهندسة وذلك بتكرار 102 بنسبة 26,9%، وشغل المركز الثاني الرضا عن المحاضرات وتوقيتاتها بتكرار 90 بنسبة 23,8%، وجاء في المركز الثالث متغيرا الرضا عن معاملة أعضاء هيئة التدريس ومستواهم العلمي وذلك بتكرار 88 ونسبة مئوية 23,8% لكلاهما، وشغل المركز الرابع متغيرا الرضا عن العلاقة مع زملاء الدراسة والعلاقة مع طلاب البرامج التقليدية بتكرار 80 ونسبة مئوية 21,2%، واحتل المركز الخامس متغيرا الرضا عن قاعات الدراسة وعدد طلاب البرامج بتكرار 76 بنسبة مئوية 20,1% ، أيضًا كلها ظروف تساعد على تنمية الرأسمال الثقافي ودعم مجتمع المعرفة.

كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في مدى الرضا عن دور البرامج المتخصصة في تنمية الرأسمال الثقافي من خلال تأثير الإمكانية التعليمية ، حيث أن قيمة كا^2 = 6.400 وهي ليست دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.494.

جدول رقم (17) يوضح الرضا عن الإمكانيات المعرفية التي توفرها البرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي البشري ومجتمع المعرفة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	الرضا عن المناهج الدراسة	88	%23,8
2	الرضا عن الأجهزة التكنولوجية بالبرامج	95	%25,1
3	الرضا عن توافر الدوريات العلمية الحديثة	92	%24,3
4	الرضا عن الورش التدريبية للطلاب	95	%25,1
5	الرضا عن المكتبة الرقمية وإمكانياتها	83	%21,9
6	الرضا عن أسلوب الامتحانات المختلفة	110	%29,1
7	الرضا عن التواصل مع المتخصصين الأجانب	56	%14,8
المتوسط الحسابي = 3.88 الانحراف المعياري = 1.922 كا^2 = 18.611 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق مدى الرضا عن الإمكانيات المعرفية التي توفرها البرامج المتخصصة وتؤثر على رأس المال البشري ومجتمع المعرفة بمتوسط حسابي 3.88 وانحراف معياري 1.922 ، وجاء في المركز الأول

الرضا عن أسلوب الامتحانات المختلفة بتكرار 110 بنسبة 29,1%، وجاء في المركز الثاني متغيرا الرضا عن الأجهزة التكنولوجية والورش التدريبية بتكرار 95 بنسبة مئوية 25,1% لكلاهما، وشغل المركز الثالث متغير الرضا عن توافر الدوريات العلمية الحديثة بتكرار 92 بنسبة مئوية 24,3%، واحتل المركز الرابع الرضا عن المناهج الدراسية بتكرار 88 بنسبة 23,8%، وجاء في المركز الخامس متغيرا الرضا عن المكتبة الرقمية وإمكانياتها بتكرار 83 بنسبة مئوية 21,9%، واحتل المركز الأخير الرضا عن التواصل مع المتخصصين الأجانب بتكرار 56 ونسبة مئوية 14,8% وكلها تعكس مدى التأثير الإيجابي على تنمية الرأسمال البشري ومجتمع المعرفة.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في مدى الرضا عن الإمكانيات المعرفية التي توفرها البرامج المتخصصة وتؤثر على رأس المال البشري ومجتمع المعرفة ، حيث أن قيمة كا^2 = 18.611 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (18) يوضح رؤية الطلاب لمدى مساهمة البرامج التخصصية في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة لطلاب الجامعة

م	جيدة	متوسطة	ضعيفة	%
التكرار	154	126	98	378
%	%40,7	%33,3	%25,9	%100
المتوسط الحسابي = 1.85 الانحراف المعياري = 0.804 كا^2 = 12.444 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة				

يوضح الجدول السابق رؤية الطلاب لمدى مساهمة البرامج التخصصية في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة لطلاب الجامعة بمتوسط حسابي 1.85 وانحراف معياري 0.804 ، حيث يرى 40,7% من العينة أن مساهمة البرامج التخصصية في دعم الرأسمال الثقافي جيدة بما توفره من إمكانيات تكنولوجية حديثة، بينما يرى 33,3، من العينة أن تأثير هذه البرامج متوسط على الرأسمال الثقافي والأمر في حاجة إلى تطوير هذه البرامج

وتطوير لوائحها الدراسية وتوفير كل الأجهزة والمراجع والدوريات والخبراء الأجانب لطلاب البرامج التخصصية، بينما يرى 25,9% من العينة أن تأثير هذه البرامج ضعيف ويحتاج لمراجعة شاملة.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في مدى مساهمة البرامج التخصصية في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة لطلاب الجامعة ، حيث أن قيمة كا^2 = 12.444 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول رقم (19) يوضح رؤية أعضاء هيئة التدريس في مدى مساهمة البرامج المتخصصة في تنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة

م	جيدة	متوسطة	ضعيفة	%
التكرار	11	5	4	20
%	%55	%25	%20	%100
المتوسط الحسابي = 1.65 الانحراف المعياري = 0.813 كا^2 = 4.300 ، مستوى الدلالة = 0.116 ، غير دالة				

يوضح الجدول السابق رؤية أعضاء هيئة التدريس في مدى مساهمة البرامج المتخصصة في تنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة بمتوسط حسابي 1.65 وانحراف معياري 0.813 ، حيث يرى 55% من عينة الدراسة من السادة أعضاء هيئة التدريس الذين تم تنظيم لقاءات معهم أن البرامج التخصصية قد ساهمت في تنمية رأس المال البشري وبالتالي دعم مجتمع المعرفة بشكل جيد واتفقت العينة مع عينة الطلاب في أن السبب في ذلك يرجع إلى توفير الإمكانيات اللوجستية والبشرية والعلمية وغيرها، بينما يرى 25% أن مساهمة هذه البرامج كانت بدرجة متوسطة، و20% بدرجة ضعيفة وطلبا إعادة النظر في هذه البرامج بتخفيض أعداد الطلاب الملتحقين بها وتوفير أماكن للدراسة منفصلة عن الأماكن التي يتم فيها دراسة البرامج التقليدية.

كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس في مدى مساهمة البرامج المتخصصة في تنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة ، حيث أن قيمة كا^2 = 4.300 وهي دالة ليست إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

المحور السادس: المعوقات التي تعوق دور البرامج التخصصية في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة:

جدول رقم (20) يوضح معوقات تنمية البرامج التخصصية للرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	زيادة عدد الطلاب بالبرامج التخصصية	130	%34,4
2	تركيز الطلاب على اجتياز الامتحانات	140	%37,0
3	عدم استفادة جميع الطلاب من السفر للخارج	110	%29,1
4	ضيق المكتبة لمشاركة البرامج التقليدية	108	%28,6
5	القائمين بالتدريس هم القائمون في البرامج التقليدية	108	%28,6
6	الشعور بالتشابه الواضح مع مقررات البرامج التقليدية	108	%28,6
7	الامتحانات كلها إلكترونية	40	%10,6
8	لا تقيس الامتحانات مهارات الطلاب الثقافية	50	%13,2
9	معظم المواد تخصصية بحتة	40	%10,6
المتوسط الحسابي = 4.08 الانحراف المعياري = 2.333 كا^2 = 129.583 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق المعوقات التي تحول دون تحقيق البرامج التخصصية لدورها في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 2.333 ، جاء في المركز الأول تركيز الطلاب على اجتياز الامتحانات دون الاهتمام بالجوانب المعرفية والثقافية وذلك بتكرار 140 بنسبة 37,0%، وشغل المركز الثاني متغير زيادة الطلاب في البرامج التخصصية مما يحول دون الاستفادة الكاملة من العملية التعليمية والتكيفات المعرفية وذلك بتكرار 130 بنسبة 34,4%، واحتل المركز الثالث عدم استفادة جميع الطلاب من السفر للخارج وذلك يقتصر على عدد محدد مما يقصر الاستفادة من هذا الجانب وعدم التعرف على ثقافات وحضارات مغايرة وذلك بتكرار 110 بنسبة مئوية 29,1%، وجاء في المركز الرابع متغيرات ضيق المكتبة لأنها تخدم طلاب الكلية في البرامج التقليدية والتخصصية على السواء والتشابه الواضح مع مقررات البرامج التقليدية

بتكرار 108 وبنسبة 28,6% للكل، وشغل المركز الخامس متغير أن الامتحانات لا تقيس مهارات وقدرات الطلاب التعليمية والثقافية لأن معظمها إن لم تكن كلها امتحانات إلكترونية تعتمد على الاختيار من متعدد بتكرار 50 بنسبة 13,2%، واحتل المركز الأخير الامتحانات كلها إلكترونية ومعظم المواد تخصصية بحتة لا تشمل مواد ثقافية تساعد على دعم رأس المال الثقافي بتكرار 40 بنسبة مئوية 10,6% للكل.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في المعوقات التي تحول دون تحقيق البرامج التخصصية لدورها في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة ، حيث أن قيمة كا^2 = 129.583 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

المحور السابع: سبل تطوير أداء البرامج التخصصية لتنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة:

جدول رقم (21) يوضح كيفية تطوير أداء البرامج التخصصية لتطوير رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة (استجابات متعددة)

م	المتغير	التكرار	%
1	تخفيض أعداد طلاب البرامج التخصصية	122	%32,3
2	إضافة مقررات ثقافية للائحة الدراسية	90	%23,8
3	الاستعانة بأساتذة أجانب للتدريس	80	%21,2
4	تطوير المكتبة الرقمية	96	%25,6
5	تزويد المكتبة بأحدث الدوريات والمراجع الأجنبية	92	%24,3
6	زيادة نسبة الأسئلة المقالية في الامتحانات	56	%14,8
7	زيادة معدلات التبادل الطلابي مع الجامعات الأجنبية	80	%21,2
8	تنظيم ندوات مع رموز الإعلام والثقافة والأدب	90	%23,8
9	تنظيم زيارات طلابية لمؤسسات الدولة الثقافية والعلمية	40	%10,6
المتوسط الحسابي = 4.51 الانحراف المعياري = 2.544 كا^2 = 53.866 ، مستوى الدلالة = 0.01 ، دالة			

يوضح الجدول السابق سبل تطوير أداء البرامج التخصصية لتنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة بمتوسط حسابي 4.51 وانحراف معياري 2.544 ، وجاء في المركز الأول تخفيض أعداد طلاب البرامج

التخصصية بتكرار 122 بنسبة 32,3% وذلك لتعزيز الاستفادة المعرفية والثقافية والعلمية للطلاب، واحتل المركز الثاني تطوير المكتبة الرقمية بتكرار 96 بنسبة مئوية 25,6% لتسع خدمة طلاب البرامج وتوفر الإمكانيات اللازمة لهم، واحتل المركز الثالث تزويد المكتبة بأحدث الدوريات والمراجع الأجنبية حتى تواكب أحدث ما وصل إليه العلم وذلك بتكرار 92 بنسبة 24,3%، وجاء في المركز الرابع متغيرا إضافة مقررات ثقافية للائحة الدراسية لتزويد الطلاب بمعلومات وقيم لا تتوافر من خلال المواد التخصصية البحتة، وتنظيم ندوات مع رموز الإعلام والثقافة والأدب لتحقيق نفس الهدف وذلك بتكرار 90 بنسبة مئوية 23,8% للكل، وشغل المركز الخامس متغيرا الاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب لتعريف الطلاب بقدرات وثقافات ورؤى أجنبية تثري قدرات الطلاب، وزيادة معدلات التبادل الطلابي مع الجامعات الأجنبية لتحقيق نفس الهد وذلك بتكرار 80 ونسبة مئوية 21,2%، وجاء في المركز السادس زيادة نسبة الأسئلة المقالية في الامتحانات التي تدفع الطالب لزيادة تركيزه واستيعابه وذلك بتكرار 56 ونسبة مئوية 14,8%، وجاء في المركز الأخير تنظيم زيارات ولقاءات للطلاب في مؤسسات الدولة الثقافية والعلمية المختلفة لتوسيع مدارك وأفق المعرفة للطلاب بتكرار 40 ونسبة مئوية 10,6%.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في سبل تطوير أداء البرامج التخصصية لتنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة ، حيث أن قيمة كا^2 = 53.866 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة .0.01

و – نتائج وتوصيات الدراسة:

أكدت الدراسة النتائج التالية:

1- غلبة سمة التأنيث على عينة الدراسة 60% من العينة من الطالبات، كما يتوزع أولياء أمور الطلاب على وظائف مهمة في المجتمع مثل أساتذة الجامعات والأطباء والصيادلة والمهندسين وكبار موظفي الدولة، علاوة على رجال الأعمال والمهنيون مما يعني اتساع قاعدة أولياء الأمور التي شملت تخصصات مختلفة، في نفس الوقت يعمل 75% من أولياء الأمور داخل مصر، تعكس الدراسة ارتفاع دخول معظم العينة، ولمكيتها لسكن خاص، يتركون في إقامتهم بالمدن، مما يعني قدرة أسر الطلاب على تغطية نفقات الدراسة الخاصة بأبنائهم في برامج عالية الكلفة.

2- يرجع توسع الجامعة في تأسيس البرامج التخصصية لعدم قدرة ميزانية الجامعة على تحمل أعباء التعليم بها، والعمل على تنمية الموارد الذاتية لكليات الجامعة لتوفير موارد لتمويل الإنفاق على البرامج التقليدية دون التخلي كلية عن مبدأ مجانية التعليم الذي تلتزم به الدولة، ولمواكبة متطلبات سوق العمل بإعداد خريج متميز قادر على اقتحام سوق العمل وإعداد تخصصات غير موجودة بالبرامج التقليدية ويحتاج إليها سوق العمل في الداخل والمنطقة العربية، علاوة على توفير برامج يُقبل عليها الطلاب ولمواجهة استغلال الجماعات الخاصة التي تفرض رسومًا عالية، ولتوفير موارد لتحسين دخول العاملين وأعضاء هيئة التدريس بتلك الكليات.

3- تؤكد الدراسة تعدد الأسباب المعرفية والتعليمية التي تفسر التوسع في إنشاء البرامج التخصصية والتي تتمحور حول ضرورة مواكبة الاتجاهات الحديثة نحو الرقمنة والتأكيد على التحول نحو التكنولوجيا الحديثة، وتحسين الإمكانيات اللوجستية في الكليات من مدرجات وقاعات دراسة وتدريب وغير ذلك، وإتاحة الفرصة للطلاب الذين يرغبون للدراسة خارج مصر في جامعات أجنبية للالتحاق بدراسات مماثلة داخل الوطن، وتطوير المناهج التعليمية لإثراء رأس المال الثقافي، ودفع البرامج التقليدية لمراجعة مناهجها حتى لا تظل جامعة لا تلبي احتياجات سوق العمل من جهة ولا تواكب العلوم الحديثة من جهة

أخرى، مع الاستثمار الأمثل للرأسمال البشري للدفع نحو مجتمع المعرفة، ومواكبة فلسفة التعلم المعاصرة بدراسة علوم حديثة وطرق تعليمية متطورة، مع ضرورة العمل لتطوير الجامعات المصرية لتحسين تصنيف الجامعات المصرية على المستوى العالمي بحيث لا تظل تحتل مراكز متخلفة لا تليق بحضارة وثقافات وإمكانيات مصر البشرية العظيمة مع سد النقص في بعض التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وتحقيق التنمية الشاملة.

4- أشارت الدراسة إلى أسباب معرفية متعددة تدفع الطلاب للالتحاق بالبرامج المتخصصة على رأسها توافر مصادر المعرفة الحديثة التي تعمل البرامج على إتاحتها أمام الطلاب، ورغبة الطلب في الحصول على نوعية متميزة من التعليم، وإمكانية سفر الطلاب للخارج سواء أثناء الدراسة، أو بعد الانتهاء منها وهو حلم يراود معظم هؤلاء الطلاب، مع توافر الوسائل التكنولوجية الحديثة مما لا يجده الطالب في البرامج التقليدية لقصور الإمكانيات، مع توافر فرص للتدريب داخل الكليات وفي مؤسسات الدولة المتخصصة مما يساعد على تأهيل الطالب للعمل وليس الدراسة النظرية فقط، مع وفرة المراجع والدوريات الحديثة وتوافر استكمال الدراسات العليا بالداخل والخارج، وجودة قاعات الدراسة بما لا يتوافر بالبرامج التقليدية والاستفادة من المكتب الرقمية الحديثة والاهتمام بجوانب علمية وثقافية حديثة، وتمكين الطلب من اختيار القائمين بالتدريس في ظل نظام الساعات المعتمدة.

5- تعددت الدوافع الشخصية لإقبال الطلاب للالتحاق بالبرامج المتخصصة عل رأسها الحصول على وظيفة متميزة تُعد لها تلك البرامج، وتحقيق الطموح الشخصي الذي يعجز بعض الطلب عن تحقيقه من خلال البرامج التقليدية، في ظل عدم القناعة بالبرامج التقليدية، أو إقناع بعض الأصدقاء أو رغبتهم في مزاملة هؤلاء الأصدقاء في هذا النوع من الدراسة، علاوة على أن البعض اقتنع بالدراسة في هذه البرامج عن طريق الدعاية المكثفة المصاحبة للإعلان عن هذه البرامج.

6- تنوع التداعيات الاجتماعية المصاحبة للبرامج التخصصية والتي تؤثر على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة وتدور حول حق طلاب البرامج التقليدية للإمكانيات والامتيازات التي تتوفر لأقرانهم طلاب

البرامج المتخصصة، وتعرض الأسر لضغوط متنوعة نتيجة ارتفاع كلفة الدراسات بهذه البرامج، مع ظهور اتجاه للتخلي عن سياسة مجانية التعليم، وشعور طلاب البرامج بالتميز مما يؤدي إلى استعلائهم على أقرانهم بالبرامج التقليدية مع شعورهم بالوجاهة الاجتماعية وتكوينهم كصفوة اجتماعية وثقافية وكل ذلك يؤثر على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة.

7- تشير النتائج إلى تداعيات اقتصادية مصاحبة للتوسع في تأسيس البرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة منها تنمية موارد الكلية المالية مما يوفر سيولة مالية للإنفاق على البرامج التقليدية ورفع مستوى دخول أعضاء هيئة التدريس والعاملين مما أحدث فوارق مالية مع العاملين بالبرامج التقليدية الذين لم تتح لهم فرصة العمل بالبرامج، في نفس الوقت زادت الأعباء المالية على الأسر، وإن ساعد وجود هذه البرامج على التنسيق بين الجامعة ومؤسسات الدولة الصناعية والتجارية.

8- تنوعت التداعيات التعليمية للبرامج التخصصية وتأثيرها على رأس المال الثقافي وتدور حول جودة قاعات الدراسة والتدريب والاهتمام بالدروس العملية وتوافر الوسائل التعليمية وانتظام المحاضرات وتعدد وسائل التقييم وإعداد كوادر قادرة لإدارة العملية التعليمية، والتفاعل الجيد بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

9- أكدت الدراسة توافر تداعيات معرفية للبرامج المتخصصة وتأثير ذلك على الرأسمال الثقافي وهي تطوير المناهج التعليمية ومشاركة الطلاب في وضع هذه البرامج وتوافر المراجع العلمية الحديثة ومكتبة رقمية متطورة، وأجهزة الاطلاع والتواصل الإلكترونية والدوريات العلمية المتخصصة، والتوسع في تنفيذ التبادل الطلابي مع الجامعات الأجنبية واستضافة أساتذة متخصصين من الخارج والكشف عن المخترعين والمبتكرين وتنمية قدراتهم وحيازتهم لأجهزة علمية متطورة.

10- أكدت الدراسة الرضا عن دور البرامج المتخصصة في تنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة سواء من خلال مستوى أعضاء هيئة التدريس ومعاملتهم للطلاب، والعلاقة مع زملاء الدراسة، وجودة قاعات

الدراسة وانتظام المحاضرات وعدد طلاب البرامج والمصاريف الدراسية، وأسلوب الامتحانات والأجهزة التكنولوجية والورش التدريبية والمكتبة الرقمية وغيرها.

11- يرى 81% من طلاب البرامج المتخصصة أن هذه البرامج تؤدي إلى دعم مستوى الرأسمال الثقافي، بينما يرى 19% فقط أن دور هذه البرامج ضعيف في هذه المسألة.

12- يرى 80% من أعضاء هيئة التدريس القائمين بالتدريس في هذه البرامج أنها تؤدي إلى رفع مستوى رأس المال الثقافي وهنا تتشابه استجابات الطلاب مع استجابات أعضاء هيئة التدريس.

13- تتعدد المعوقات التي تحول دول تحقيق البرامج المتخصصة لدورها في تنمية رأسمال الثقافي وعلى رأسها تركيز الطلاب على اجتياز الامتحانات وعدم استفادة معظم الطلاب من إمكانيات السفر للخارج وضيق المكتبة وأن القائمين بالتدريس هم أنفسهم القائمين بالتدريس في البرامج التقليدية والتشابه في المقررات الدراسية بهذه البرامج، والامتحانات الإلكترونية لا تقيس مهارات الطلاب الثقافية، ومعظم المواد تخصصية، وعدم وجود مواد ثقافية مع زيادة إعداد طلاب هذه البرامج.

14- **كما توصلت الدراسة إلى :**

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التفسير الاقتصادي لتوسع الجامعة في إنشاء البرامج التخصصية المميزة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في الدوافع المعرفية للاتجاه نحو تأسيس البرامج التخصصية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في الأسباب المعرفية للإقبال على الالتحاق بالبرامج التخصصية بالجامعة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في الأسباب الشخصية التي دفعت الطلاب للالتحاق بالبرامج التخصصية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التداعيات الاجتماعية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على تنمية الرأسمال الثقافي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التداعيات الاقتصادية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التداعيات التي تتصل بالعملية التعليمية للبرامج المتخصصة وتأثيرها على الرأسمال الثقافي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في التداعيات المعرفية وتأثيرها على الرأسمال الثقافي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في مدى الرضا عن الإمكانيات المعرفية التي توفرها البرامج المتخصصة وتؤثر على رأس المال البشري ومجتمع المعرفة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في مدى مساهمة البرامج التخصصية في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة لطلاب الجامعة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في المعوقات التي تحول دون تحقيق البرامج التخصصية لدورها في تنمية الرأسمال الثقافي ومجتمع المعرفة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين في سبل تطوير أداء البرامج التخصصية لتنمية رأس المال الثقافي ومجتمع المعرفة.

كما خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

1- تخفيض أعداد طلاب البرامج التخصصية بحيث يستفيد الطلاب من الدراسة ويزيد من تفاعلهم مع أعضاء هيئة التدريس.

2- تطوير المكتبة الرقمية وتزويدها بالإمكانيات الحديثة.

3- تنظيم ندوات ولقاءات وزيارات للطلاب مع رموز الإعلام والثقافة والأدب لتخفيف الضغط المترتب على كثافة المواد العلمية البحتة.

4- إضافة مقررات ثقافية للائحة الدراسية كالتاريخ والسياسة والاقتصاد والفن.

5- تزويد المكتبة بأحدث الدوريات والمراجع العلمية وتخصيص مكتبة لطلاب البرامج.

6- زيادة نسبة الأسئلة المقالية وتنويع الامتحانات ما بين الشفوية والعملية والتحريرية.

7- زيادة معدلات التبادل الطلابي مع الجامعات الأجنبية حتى تعم استفادة الطلاب من هذه الميزة.

8- الاستعانة بأساتذة أجانب للتدريس للتعرف على ثقافات ورؤى متعددة.

9- تخصيص أماكن خاصة للبرامج بحيث لا يتم استخدام نفس أماكن البرامج التقليدية فلا يشعر الطلاب بالتغير مع ما يترتب على ذلك من التضييق على طلاب البرامج التقليدية مما يثير حقدهم.

المراجع

(1)أحمد على الخطيب، التعليم العالي العربي: متطلبات القيمة المضافة وتحديات التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2019، ص 7.

(2)أمل أنيس، الجامعة من إعداد النخبة إلى رأس المال الاجتماعي: رؤية معاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2021، ص. ص 133- 135.

(3)أحمد مجدي حجازي، أمل حسن، الثقافة الإلكترونية في ظل مجتمع المعرفة تحليل سوسيولوجي حول استخدام الشباب لشبكة الإنترنت والمدونات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثاني، القاهرة، يوليه 2011، ص52.

(4)محمد منيف العجمي، بعض مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي، دراسة ميدانية على عينة من الطلاب للكليات النظرية والعملية في جامعة الكويت، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادي عشر، 2012، ص86.

(5)عواطف عيشوش، اقتصاد المعلومة، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير والتجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص14.

(6)فتحي الزيات، اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية، الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية أصولًا معرفية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2011، ص55.

(7)آمال السيد العربي، فاطمة محمد محمد، وضع التعليم العالي في ظل الاقتصاد الجديد في مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقية تحرير التجارة الدولية في الخدمات، في الفترة من 7-9 مايو، جامعة حلوان، بالتعاون مع مركز التجارة الخارجية، القاهرة، 2006، ص218.

(8)نبيل علي، نادية حجازي، الفجوة الرقمية- رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، العدد (318)، الكويت، أغسطس 2005، ص268.

(9)محمد ياسر الخواجة، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011، ص111.

(10)أنتوني جيدنز وفيليب صاتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص 136.

(11) أمل عباس حسين، التعليم في مصر: المشكلة والحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2019، ص1.

(12) نفس المرجع، ص ص13- 14.

(13) على أبو ليلة وآخرون، التعليم الجامعي والحراك الاجتماعي: دراسة في الواقع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، 2009، ص. ص 66- 67.

(14) أمل عباس حسين، مرجع سابق، ص 17.

(15) حوته حسين سعد حسين، الطبقة الاجتماعية واختيار نوعية التعليم الجامعي، بحث ميداني مقارن، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مجلة علمية محكمة، العدد الحادي عشر، القاهرة، يناير 2013، ص. ص161، 162.

(16) محمد منيف العجمي، مرجع سابق، ص94.

(17) أحمد زايد، التعليم والطبقة في مصر: دائرة الاندماج والتهميش، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة، العدد الحادي عشر، يناير 2012، ص11.

(18)آمال السيد العربي، فاطمة محمد محمد، مرجع سابق، ص218.

(19)نبيل علي، نادية حجازي، مرجع سابق، ص 268.

(20)Bannan- Ritland, Brenda; Harvey, Douglas M. and Milheim, William D. A General Framework for the Development of Web-Based Instruction. Educational Media International, Vol. 35, No. 2, 1998, pp.77-81.

(21)Kapil Sibal, The Road of Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities, Altbach, Philip G.; Salmi, Jamil. World Bank, 2012, p 2.

(22)Siobhan Harkin, Ellen Hazelkorn, Restructuring Irish Higher Education Through Collaboration and Merger, Centre for Social and Educational Research, Dublin Institute of Technology, 2014, p 1.

(23)حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي: قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو، المجلة العربية لعلم الاجتماع: إضافات، العدد 15، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، تونس، 2011، ص 63.

(24)دريبي بن عبد الله الدريبي، تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل رأس المال الثقافي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي السعودي في جامعة أم القري بمكة المكرمة، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 59، الجزء 1، كلية الإعلام– جامعة الأزهر، القاهرة، أكتوبر 2021، ص ص 424– 425.

(25)خالد كاظم أبو دوح، مفهوم رأس المال الديني: مقاربة نظرية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والخمسون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، سبتمبر 2014، ص139.

(26)Klimczuk, A. Cultural Capital. The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Consumption and Consumer Studies, 2015, pp 209–214.

(27)Košutić, I. The Role of Cultural Capital in Higher Education Access and Institutional Choice. C.e.p.s. Journal, 7(1), 2017, pp 149–169.

(28) خالد كاظم أبو دوح، رأس المال الثقافي مقاربة سوسيولوجية، مرجع سابق، ص 330.

(29)حنان أحمد الروبي محمد، دور كليات التربية في تلبية متطلبات التعلم المهنية لدي طلابها في ضوء رأس المال الثقافي، مجلة كلية التربية، مجلد 16، العدد 85، كلية التربية، جامعة بني سويف، أبريل 2019، ص 39.

(30) خالد كاظم أبو دوح، رأس المال الثقافي مقاربة سوسيولوجية، مرجع سابق، ص 330.

(31)نفس المرجع، ص 331.

(32) جون سكوت، جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المشروع القومي للترجمة، المجلد الثاني، العدد 11877، الطبعة الثانية، القاهرة، 2011، ص172.

(33)Klimczuk, A. Op. cit.,pp 209–214.

(34)Košutić, I. Op. cit., 7(1),pp 149–169.

(35)Joel Mokyr, The Knowledge Society: Theoretical and Historical Underpinnings, Presented to the Ad Hoc Expert Group on Knowledge Systems, United Nations, New York, Sept. 4-5 , 2002 , P P , 1 , 2.

(36) على عبد الرزاق جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص 241.

(37)Menkhoff, T. Beyond the Knowledge Trap. World Scientific, 2011.

(38)Rooney, David, Hearn, Greg, & Ninan, Abraham (2005). Handbook on the Knowledge Economy. Cheltenham: Edward Elgar.

(39)رقية سلمان الحويطي وعلى حسين محمد نجمي، درجة ممارسة طلبة الدراسات العليا في جامعة تبوك لمتطلبات البحث التربوي في ضوء مجتمع المعرفة، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد 11، العدد 1، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، القاهرة، شباط 2022، ص 144.

(40)فاطمة بنت عبد المنعم محمد معوض، التعليم العالي وبناء مجتمع معرفي: إدارة مدن المعرفة بالمملكة العربية السعودية أنموذجاً، المجلة التربوية، الجزء 94، كلية التربية– جامعة سوهاج، فبراير 2022، ص 1218.

(41)أنتوني جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب– جامعة القاهرة، 2006، ص 254.

(42) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب الحايس، المرأة والإبداع العلمي في ظل مجتمع المعرفة: رؤي نظرية، المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: المرأة وصناعة المستقبل، كلية الآداب، جامعة عين شمس، أبريل 2017، ص 57.

(43) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب الحايس، سياق الإبداع العلمي وبناء مجتمع المعرفة: دراسة ميدانية لتصورات الأكاديميين العرب بجامعة السلطان قابوس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، الرسالة 335، مجلس النشر العلمي– جامعة الكويت، يونيو 2011، ص. ص 29– 30.

(44)عبد الوهاب جودة عبد الوهاب الحايس وعبيدة أحمد صبطي، مجتمع المعرفة الرقمي ودوره في تنمية الإبداع العلمي: رؤي حديثة للتعلم والبحوث، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 6، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، يناير 2019، ص 9.

(45)محمود الضبع، الثقافة والهوية والوعي العربي، بتانة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص. ص 147– 149.

(46)رقية سلمان الحويطي وعلى حسين محمد نجمي، مرجع سابق، ص 144.

(47)فاطمة بنت عبد المنعم محمد معوض، مرجع سابق، ص 1226.

(48)محمد عبد الراضي محمود، رأس المال الثقافي ومستقبل التنمية في السودان: دراسة ميدانية على مدينة الخرطوم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2021، ص 14.

(49)حسن أحجيج، نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2018، ص. ص 182– 183.

(50)فوزي بوخريص، مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي، المجلة العربية لعلم الاجتماع: إضافات، العدد 23- 24، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، تونس، 2013، ص. ص 142- 143.

(51)خالد كاظم أبو دوح، رأس المال الثقافي مقاربة سوسيولوجية، مجلة التفاهم، السنة السابعة عشرة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، شتاء 2009، ص. ص 326- 327.

(52)كريغ كالهون وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 361.

(53)سيد محمد فارس، الكونمحلية: واقع جديد وأجندات بحثية صاعدة في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة 389، الحولية 34، مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، ديسمبر 2013، ص61.

(54)كريس باركر، معجم الدراسات الثقافية، ترجمة: جمال بلقاسم، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص206.

(55)ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، ترجمة: الزهراء إبراهيم، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2013، ص. ص 162- 163.

(56)علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، القاموس العصري في العلم الاجتماعي، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية- مصر، 2009، ص 79.

(57)خالد كاظم أبو دوح، النخب الاجتماعية في مصر: دراسة في ضوء مقولات رأس المال وأشكاله لدي بورديو، النخبة للطباعة والنشر، القاهرة، 2016، ص. ص 103- 104.

(58)حوته حسين سعد حسين، التعليم وتشكيل رأس المال الثقافي: بحث ميداني مقارن، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، العدد 29، الجزء 2، جامعة طنطا، يناير 2016، ص 740.

(59)نفس المرجع، ص 740.

(60)رضا أحمد علي المحمدي، تصور مقترح لدور الجامعة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2010.

(61)زياد بركات وأحمد عوض، واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 56، الأردن، 2011، ص. ص71-113.

(62)أحمد مجدي حجازي، أمل حسن، الثقافة الإلكترونية في ظل مجتمع المعرفة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد الثامن، جامعة القاهرة، 2011.

(63)خالد عبد الفتاح، العائد الاجتماعي من التعليم في مصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد الحادي عشر، جامعة القاهرة، 2013.

(64)حنان أحمد الروبي محمد، مرجع سابق، ص. ص 1- 85.

(65)حوته حسين سعد حسين، التعليم وتشكيل رأس المال الثقافي، مرجع سابق، ص. ص 729- 787.

(66)Nora Amaury,. The Role of Habitus and Cultural Capital in Choosing a College, Transitioning from High School to Higher Education, and Persisting in College Among

Minority and Nonminority Students. Journal of Hispanic Higher Education, 3(2), 2004, April, pp 180–208.

(67)Zimdars, A., Sullivan, A., & Heath, A. Elite Higher Education Admissions in the Arts and Sciences: Is Cultural Capital the Key? Sociology, 43(4), 2009, August, pp 648–666.

(68)Gulsun Kurubacak , E-Learning for Pluralism: The Culture of E-learning in Building A Knowledge Society, International Journal. on E-Learning , (2011) 10 (2),pp 145-146.

(69)Paul Pocatilu and Cristian Ciurea, Modern Solution For Economic Higher Education in the Knowledge– Based Society, The Knowledge – Based Economy: Implication for Higher Education in Economic and Business, Academy of Economic Studies, Bucharst , Romania, 2011 June, Vol . xiii . No 30.

(70)Gale, T., & Parker, S. . Retaining Students in Australian Higher Education: Cultural capital, Field Distinction. European Educational Research Journal, 16(1), 2016, pp 80–96.

(71)Tom J. Van Weert, Education of the twenty-first century: New Professionalism in lifelong learning, knowledge development and knowledge sharing. Educ. Inf. Technol., vol. 11, 2006, pp. 217-237.

(72)Košutić, I.. The Role of Cultural capital in higher education Access and Institutional choice, G.E, P.S, Journal, 7 (1), 2017.

(73)Harvey, A., & Mallman, M. Beyond Cultural Capital: Understanding the Strengths of New Migrants Within Higher Education. Policy Futures in Education, 17(5), 2019, 657–673.